المجلد التاسع والعشرون للعام ٢٠٢٥م
حولية كلية اللغة العربية بجرجا

عبد الرحمن الأريحاوي الشهير بالعاري (ت ١١٢٨هـ) وآراؤه النحوية في كتابه شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية "عرضًا ومناقشة"

A discussion of the syntax perspectives brought by Abd al-Rahman al-Arihawi (Al-'Aari) (d. 1128 A.H) in his commentary on Al-Durra al-Durriya fi nażm al-Awamil al-nahawiya.

بقلم الدكتور

عصام عبد الغفار الباز السيد الشوربجي

المدرس بقسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين في دمياط الجديدة ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

الترقيم الدولي/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الثاني من إصدار يونيه ٢٠٢٥م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٥/٦٩٤٠م

عبد الرحمن الأريحاوي الشهير بالعاري (ت ١١٢٨هـ) وآراؤه النحوية في كتابه شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية "عرضاً ومناقشة"

عصام عبد الغفار الباز السيد الشوربجي

قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين في دمياط الجديدة ـ جامعة الأزهر ـ مصر.

البريد الإلكتروني : esamaeg@gmail.com & essamelbaz.33@azhar.edu.eg

الملخص :

كتاب العوامل النحوية للشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (٤٠٠-٤٧١هـ) من المراجع الأساسية في دراسة اللغة العربية؛ حيث يتألّف من مائة عامل نحوي، مُقسّمة قسمين رئيسين: العوامل اللفظية، والعوامل المعنوية.

هذا وقد نظمها الشيخ علي البصير (ت/ ١٠٩٠هـ) وسَمَّى نظمه (الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية)، وقد شرح هذا النظم عبد الرحمن الأريحاوي، الملقب بالعاري (ت/ ١١٢٨ه) شرحًا ميسرًا أبدع فيه وأجاد وحقق ودقق وصحح دون تعصب لمذهب.

ومن هنا فقد هدف البحث إلى بيان شخصية عبد الرحمن الأريحاوي الشهير بالعاري النحوية _ وهو من علماء الشام؛ حيث إنه لم ينل من الشهرة ما ناله بعض علماء عصره _ وذلك من خلال آرائه التي صححها في كتابه: (شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية).

وقد استخدم الباحث منهجا محددا يعتمد على عرض الآراء النحوية التي تظهر جهود الشيخ الأريحاوي في كتابه: (شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية)، وذلك عن طريق جمع تلك المسائل، ووضع العنوان المناسب لكل مسألة، وترتيبها داخل كل مبحث على حسب ترتيب الكتاب، وتصدير كل مسألة بنص الشيخ عبد الرحمن العاري، وتحقيق نسبة الآراء إلى أصحابها، وتخريج الشواهد من مظانها، وتذييل المسألة بالرأي الراجح مع الدعم بالأدلة.

كما كشف البحث النقاب عن شخصية نحوية، فلم يكن مجرد ناقل أو عارض، بل كان المرجح والمختار الرأي المناسب، وأن اتجاه الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي النحوي كان بصريا، وأن كتابه معين لدارسي اللغة العربية، فهو شرح لمنظومة نحوية مهمة.

كما يوصي البحث بدراسة تراث الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي والوقوف على آرائه النحوية والصرفية.

الكلمات المفتاحية: عبد الرحمن الأريحاوي، العاري، الدرة الدرية، شرح العوامل النحوية.

A discussion of the syntax perspectives brought by Abd al-Rahman al-Arihawi (Al-‘Aari) (d. 1128 A.H) in his commentary on Al-Durra al-Durriya fi nażm al-Awamil al-nahawiya.

Esam Abdelghafar Elbaz Elsayed Elshourbagy
Department of Arabic Language and Linguistics - Faculty of Islamic and Arabic Studies - Al Azhar University - New Damietta Campus - Egypt
Email: esamaeg@gmail.com & essamelbaz.33@azhar.edu.eg

Abstract

Shaykh Abd Al-Qahir al-Jurjani's (400-471 A.H) Al-Awamil al-Nahawiya is among the core resources for the study of the Arabic language, as it comprises 100 elements of syntax (nahw), divided into 2 subsections: Verbal (lafżi) and metaphorical (ma'nawi)

It was later rewritten in a poetic format by Shaykh Ali Al-Basir (d. 1090 A.H) and was titled “Al-Durra al-Durriya fi nażm al-Awamil al-nahawiya”, a poem that was explained by Abd Al-Rahman Al-Arihawi (d. 1128 A.H), known commonly as Al-'Aari, in a concise but innovative manner which encompassed authentication and verification of sources without excessive bias to one school.

Further, this paper intends to shed light on the character of Abd Al-Rahman Al-Arihawi (Al-'Aari), a Levantine scholar whose works have not been emphasised as much as those of his contemporaries, through his verified opinions outlined in his explanation of Al-Durra al-Durriya.

We have utilised a structured methodology which presents the opinions of syntax, highlighting Al-Arihawi's efforts in the book by compiling these syntax elements, allocating them under different headings, organising them by order of reference in the book, highlighting Al-Arihawi's opinion along with verification of other scholarly opinions, ultimately reaching a well-supported conclusion.

This research has revealed a unique character in the field of syntax, as Al-Arihawi was a scholar whose works synthesised different opinions, going beyond mere presentation of them. Moreover, his book is of great value to students of the Arabic language as it breaks down a significant and complex poem.

The paper encourages further study and investigation of the heritage left by Shaykh Al-Arihawi with scrutiny of his opinions on syntax and morphology (sarf).

Keywords: And Al-Rahman Al-Arihawi, Al-'Aari, Al-Durra Al-Durriya, Sharh Al-Awamil al-Nahawiya

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدي محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن العواملَ في اللغة العربيَّة من مصطلحات النحو، "وهي ما به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب"(١)، وهي أن الرفع والنصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وبعامل معنوي، كالقول: إن الفاعل مرفوع بالفعل، والخبر مرفوع بالمبتدأ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء.

ويَستدلُّ النَّحْويون على أن العوامل هي الفاعلة في الرفع والجر والنصب والجزم، بأنها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وُجِدت وُجد الإعراب. وقد أجمع النحويون على القول بالعوامل.

وكتاب العوامل النحوية لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني من المراجع الأساسية في دراسة اللغة العربية؛ حيث يتألّف من مائة عامل نحوي، مُقسّمة قسمين رئيسين: العوامل اللفظية والعوامل المعنوية.

هذا وقد نظمها الشيخ علي البصير وسمى نظمه (الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية)، وقد شرح هذا النظم عبد الرحمن الأريحاوي، الملقب بالعاري شرحًا ميسرًا أبدع فيه وأجاد وحقق ودقق وصحح دون تعصب لمذهب، فأردت في هذا البحث أن أبرز شخصية الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي، وهو من علماء الشام حيث إنه لم ينل من الشهرة ما ناله بعض علماء عصره.

وكنت قد عزمت أن أقف على جميع آرائه النحوية في هذا الشرح المبارك؛ فوجدتها من الكثرة بمكان لا يحويها هذا البحث المتواضع؛ ونظرا للوائح النشر في المجلات العلمية _ ألا يزيد البحث عن مائة صفحة_ فقررت أن أقف على ما صححه فقط، أو اختاره اختيارًا صريحًا، ثم _إن يسر الله لي الأمر_ أقوم بدراسة جهوده النحوية كاملة من خلال مؤلفاته في مؤلف آخر مستقل.

---

(١) ينظر: الكافية صـ (١١).

لذا كان موضوع بحثي: (عبد الرحمن الأريحاوي الشهير بالعاري (ت ١١٢٨هـ) وآراؤه النحوية في كتابه شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية "عرضًا ومناقشة".

ويشفع لي في اختيار هذا البحث

- قيمة الكتاب العلمية، فهو شرح لمنظومة نحوية مهمة.
- إبراز شخصية نحوية مهمة لم يكتب لها ولا لمؤلفاتها الانتشار في هذا العصر.

وقد دعت طبيعة الموضوع أن يكون بعد مقدمته مكونا من تمهيد ومبحثين ، وتعقبهما خاتمة، وثبت المصادر والمراجع، وثبت البحث التفصيلي على النحو التالي:

المقدمة: وفيها أسباب اختيار الموضوع، وخطته، والمنهج المتبع في كتابته.

التمهيد: وهو ترجمة: عبد الرحمن الأريحاوي الشهير بالعاري.

المبحث الأول: العوامل اللفظية، ويشتمل على تسعة آراء.

المبحث الآخر : العوامل المعنوية، ويشتمل على رأيين.

خاتمة البحث: وتشتمل على أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وكذلك التوصيات.

ثبت المصادر والمراجع.

ثبت البحث التفصيلي.

واتبع البحث في دراسة المسائل التي قال الشيخ عبد الرحمن العاري بصحتها، أو اختارها اختيارا صريحا:

جمع تلك المسائل، ووضع العنوان المناسب لكل مسألة، وترتيبها داخل كل مبحث على حسب ترتيب الكتاب.

ـ تصدير كل مسألة بنص الشيخ عبد الرحمن العاري.

ـ تحقيق نسبة الآراء إلى أصحابها.

ـ تخريج الشواهد من مظانها.

ـ تذييل المسألة بالرأي الراجح مع الدعم بالأدلة.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، والله المستعان، وعليه العون والتكلان.

الدكتور/ عصام عبد الغفار الباز الشوربجي

التمهيد: عبد الرحمن العاري حياته ونشأته وآثاره

اسمه ونسبه:

هو: عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد الأريحاوي[١] الشهير بالعاري، وقد يقال ابن العاري[٢]

وقد قال عن نفسه: " عبد الرحمن بن العاري نسبًا، الشافعي مذهبًا، الأشعري اعتقادًا، القصيري طريقة، الأرِيحاوي مولدًا، الحلبي مسكنًا[٣].

مولده:

ولد _رحمه الله_ بأريحا كما أخبر بنفسه في النص السابق، ولم تذكر الكتب التي ترجمت له تاريخ مولده؛ إلا أنه كان من المعمرين[٤]

صفاته:

كان– رحمه الله– من العلماء الربانيين، ذا تعبدٍ وتدين، إمامًا، جليلًا، ورعًا، زاهدًا، فقيهًا، جامعًا بين العلم والعمل، سالكًا سبيل السلف [٥].

شيوخه:

ضنت كتب التراجم عن شيوخه، ولكن مما صرح به من شيوخه: (علي بن عثمان الضرير الحنفي الحموي)؛ حيث قال في مقدمة شرح الدرة الدرية: " فهذا تعليق مختصر على منظوم العوامل النحوية ، التي هي في العلم كالدرر البهية... وقد كان ناظمها _ رحمه الله_ من بعض شيوخي؛ فكنت أنا أحقَّ بخدمته"[٦].

---

(١) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر للبيطار (٣/ ١٢٨٨).

(٢) ينظر: إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء للطباخ (٦/ ٤٢٥، ٤٢٦)، ومعجم المؤلفين (٥/ ١٤٢).

(٣) ينظر: شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية صـ (٢٧٨).

(٤) ينظر: سلك الدرر (٢/ ٣٢٩).

(٥) ينظر: حلية البشر (٣/ ١٢٨٨) إعلام النبلاء للطباخ (٦/ ٤٢٥).

(٦)ينظر: شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية صـ (٨٦).

تلاميذه:

تتلمذ للشيخ عبد الرحمن العاري أعلام مشهورون في الفكر الإسلامي، واللغة العربية، وغير ذلك، فاستقوا من مناهلهم، ومن هؤلاء:

١) الحاج أحمد ولد إبراهيم وهو الذي نسخ شرح الدرة الدرية حيث قال: " وبعد فوقع الفراغ من تنميق هذه النسخة المباركة بعون الله_ تعالى_ على نسخة شريفة بخط شارحها شيخنا وأستاذنا العالم العامل الورع الكامل الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ محمد الأريحاوي، الشهير بابن العاري ... على يد الفقير الحقير ... الحاج أحمد ولد إبراهيم"[(١)].

٢) حسن البخشي قرأ عليه العربية[(٢)].

٣) السيد عبد القادر بن شاهين قرأ عليه النحو والصرف[(٣)]

٤) عمر بن شاهين قرأ عليه الآجرومية وحصة من شرح القطر[(٤)]

---

(١) ينظر: شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية صـ (٢٧٨).

(٢) هو: حسن بن عبد الله بن محمد البخشي الحلبي كان عالماً فاضلاً ذكيًا ذا هيبة ووقار لطيفًا خلوقًا ولد في سابع شهر سنة احدى عشر ومائة وألف وقرأ على والده العلامة المحدث الحجة الشيخ عبد الله البخشي أخذ عنه الفقه والنحو والحديث والتصوف... والعلوم العربية ...والشيخ عبد الرحمن العاري. من تصانيفه: بهجة الأخيار في شرح حلية المختار، تحرير المقال في خلق الافعال، تنقيح الألباب في عقود الآداب، النور الجلي في النسب الشريف النبوي، وديوان. ينظر في ترجمته: سلك الدرر (٢/ ٢٦)، الأعلام للزركلي (٢/ ١٩٧)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٢٤١، ٢٤٢).

(٣) هو: السيد عبد القادر بن شاهين الشريف لأمه الحلبي الشيخ التقي الورع الزاهد كان والده جنديًا ولد بحلب في سنة اثنين وتسعين وألف واعتنى به والده وأقرأه القرآن العظيم وقرأ النحو والصرف على الشيخ عبد الرحمن العاري ينظر في ترجمته : سلك الدرر (٣/ ٥٧، ٥٨).

(٤)عمر بن شاهين الحنفي الحلبي الفاضل المتقن الضابط المقري كان والده جنديًا ولد (بحلب) سنة سبع ومائة وألف... قرأ الأجرومية وحصة من شرح القطر على الامام عبد الرحمن العاري. ينظر في ترجمته: سلك الدرر (١٧٦/٣، ١٧٧).

٥) محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن (حفيده) [١].

مؤلفاته:

كان العلامة عبد الرحمن العاري متمكنا في النحو؛ حيث إن معظم ما وصل إلينا من مؤلفاته في علم النحو، ومن هذه المؤلفات:

- إرشاد الطالبين إلى تحقيق أم البراهين[٢]
- حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري[٣]
- شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية[٤] وهو محل الدراسة
- منية الراغب وبغية الطالب[٥]
- نظم الآجرومية[٦]

مكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه:

كان للعلامة عبد الرحمن العاري مكانة رفيعة بين كبار علماء عصره وبيئته، فهو عَلَم من أكابر علماء العربية، لا تُنكر مكانته، ولا يُجهل فضله؛ ولذا فقد تناول شخصيته كثير من المترجمين بالمدح والثناء:

---

(١) هو: محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد الأريحاوي الشافعي الشهير كوالده بالعاري... ولد سنة ثمان ومائتين وألف، وقرأ على جده ووالده وانتفع بهما وأخذ عنهما الكثير وسمع عليهما، تصدر الافتاء. في " أريحا " وأفتى بها بعد والده، وخطب وأم بجامعها نحو ستين سنة، وتوفي فيها. له شعر فيه رقة. ينظر في ترجمته: حلية البشر (٣/ ١٢٨٨، ١٢٨٩)، الأعلام (٥/ ٣٠٤، ٣٠٥).

(٢) توجد منه نسخة في المكتبة التيمورية٥١٣عقائد تيمور، وهي متاحة على شبكة الإنترنت.

(٣) حققها د/ دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي _ كلية اللغة العربية بالمنوفية جامعة الأزهر_ وتم نشرها في مجلة العلوم العربية _ العدد (٥٤) ١٤٤١هـ).

(٤) حققه د/ أحمد محمد الجندي_ كلية اللغة العربية _ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتم نشره في مجلة العلوم الإسلامية العدد (٤٩) ١٤٣٩هـ.

(٥) حققه د/ سائر عبدالله الحيسوني.– القاهرة: دار النابغة، ١٤٤٣ هـ، ٢٠٢٢ م.

(٦) يوجد صورة منه في قسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ضمن مجموع برقم (١٥١٧)، عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الظاهرية برقم (٦٠٠٦/ ٥١٢). ينظر: حاشية العاري على شرح الآجرومية صـ (٢٥، ٢٦).

قال عنه صاحب سلك الدرر: " الشيخ الأديب الفاضل المتفوق المعمر العلم استفاد من الجهابذة وأفاد وألحق الأحفاد بالأجداد"، وكذلك قال صاحب إعلام النبلاء[١]

شعره

كان للعلامة عبد الرحمن العاري شعر رقيق منه[٢]:

أَمَّا أَنَا فَكَمَا عَهِدَت ∴ فَكَيْفَ أَنْتَ وَكَيْفَ حَالُكَ

يُمْسِي حَدِيثُكَ فِي فَمِي ∴ وَيَبِيتُ فِي عَيْنِي خَيَالُك

وفاته:

كَانَت وَفَاته –رحمه الله– في سنة ثمان وعشرين ومائة وألف ، ودفن بحلب[٣]

(١) ينظر: سلك الدرر (٣/ ٣٢٩)، وإعلام النبلاء (٦/ ٤٢٥).

(٢) ينظر السابق نفسه.

(٣) ينظر: سلك الدرر (٣/ ٣٢٩)، و وإعلام النبلاء (٦/ ٤٢٥)، والأعلام (٥/ ٣٠٥).

المبحث الأول: العوامل اللفظية، وفيه آراء:

الرأي الأول: (لمَّا) الشرطية بين الاسمية والحرفية

يقول الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي عند شرحه

حَمْدًا لِمَنْ مَنَّ عَلَى أَحْبَابِهِ ∴ لَمَّا غَدَوْا نَاحِينَ نَحْوَ بَابِهِ

وقول الناظم: لَمَّا غَدَوْا...إلخ، لَمَّا حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ عِنْدَ سيبويه وهو الأصح»[١].

من خلال النص السابق يتضح أن:

الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي صحح رأي سيبويه القائل بحرفية (لما).

الدراسة:

(لمّا) حرفُ شرطٍ، موضوعٌ للدلالةِ على وجودِ شيءٍ لوجودِ غيرهِ. ولذلك تُسمَّى حرفَ وُجودٍ لوجودٍ، وهي تختصُّ بالدخول على الفعل الماضي، وتقتضي جُملتينِ، وُجِدَتْ أُخراهما عند وجود أولاهما، والأولى هي الشرطُ، والأخرى هي الجوابُ، نحو: (لمَّا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ). وتحتاج إلى جوابٍ؛ لأنَّها في مَعْنَى أدواتِ الشرط.

ومِنَ العُلَمَاءِ مَنْ يجعلها ظرفا للزمان بمعنى (حين)، ويضيفها إلى جُملةِ الشرطِ.

ومن هنا كان الخلاف بين النحويين حول حقيقة (لمَّا) الشرطية أاسْمية هي أم حرفية؟ على النحو الآتي:

ذهب سيبويه إلى أنَّ (لمَّا) الشرطية حَرْفٌ، وهي في معناها ضد (لو)؛ لأنَّ (لو) تنفي الثاني؛ لنفي الأول، و(لمَّا) توجب الثاني لوجوب الأول، أو حرف بمعنى (إذ)؛ لأنَّها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة.

---

(١) شرح الدرة الدرية صـ (٨٩).

يَقُولُ سيبويه: «هَذَا بَابُ مَا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ وَلَيْسَ قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ بُنِىَ عَلَى الفِعْلِ، وَهُوَ بَابُ الاسْتِفْهَامِ وَذَلِكَ أَنَّ مِنَ الحُرُوفِ حُروفًا لا يُذْكَرُ بَعْدَهَا إِلَّا الفِعْلُ وَلَا يَكُونُ الذي يَلِيهَا غَيْرُه، مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرًا. فَمَا لَا يَلِيهِ الفِعْلُ إِلَّا مُظْهَرًا: (قَدْ)، و(سَوْفَ)، و(لَمَّا)، ونحوُهنَّ»[١]. فَنَص سيبويه السَّابِق يُؤَكِّد أنَّ (لمَّا) حَرْفٌ.

وَيَقُولُ في مَوْضِعٍ آخر: «وَأَمَّا (لَمَّا): فَهِي للأَمْرِ الذي قَدْ وَقَعَ لِوُقُوعِ غيره، وإنما تجيء بمنزلة (لو) ...، فَإِنَّمَا هُمَا لابْتِدَاءٍ وَجَوابٍ»[٢].

وقد ذهب كثير من النحويين مذهب سيبويه منهم: الهروي ، والمالقي ، وأبو حيان ، والمرادي ، والشيخ خالد الأزهري، والسيوطي[٣] ، وصححه الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي [٤].

وقد استدل هؤلاء لصحة مذهبهم بما يلي:

١ــ أنَّ (لَمَّا) مَبْنِيةٌ وكل مبني لازم للبناء فالحكم عليه بالحرفية، إلا إن دلت دلائل مُقَوية له في حيز الأسماء فـ(لَمَّا) وإن كانت بمعنى (حين) لا يخرجها هذا إلى الاسمية، فَإِنَّ من الحروف ما يَتَقَدَّرُ بالأسماء وهو لازمٌ للحرفية، ومنها ما يتقدر بالفعلية وهو لازم للحرفية[٥]،ليس فيها شيء، من علامات الأسماء[٦].

٢ـ أنها تقابل لو[٧]، وتحقيق تقابلهما أنك تقول: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو)، ولكنَّه لَمَّا لَمْ يَقُمْ لَمْ يَقُمْ[٨].

---

(١) الكتاب (١/ ٩٨).

(٢) السابق (٤/ ٢٣٤).

(٣) ينظر: الأزهية (١٩٩)، ورصف المباني (٢٨٤)، و النكت الحسان (٢٩٨)، والجنى الداني (٥٩٤)، والتصريح (١/ ٧٠٠)، والهمع (٢/ ٢٢٢).

(٤) شرح الدرة الدرية صـ (٨٩).

(٥) ينظر: رصف المباني (٢٨٤).

(٦) ينظر: الجنى الداني (٥٩٤،٥٩٥).

(٧) ينظر: البسيط (٢/ ٢٣٧، والصفوة الصفية (٢/ ٣١٠).

(٨) ينظر: رصف المباني (٢٨٤)، والجنى الداني (٥٩٥).

٣_أنها لو كانت ظرفًا لكان جوابها عاملًا فيها، ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعًا فيها؛ لأنَّ العَامِل في الظرف يلزم أن يَكُونَ واقعًا فيه. وَأَنْتَ تقول: (لَمَّا قُمْت أَمْسِ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ اليَوْمَ) [١]. وقال تعالى ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾[٢]. والمراد أنهم أُهْلِكُوا بسبب ظلمهم، لا أَنَّهُم أُهْلِكُوا أُهْلِكُوا حِينَ ظُلْمِهِم؛ لأنَّ ظُلْمَهُم مُتَقَدِّمٌ عَلَى إنذارِهِم، وإنذارُهُم متقدمٌ على إهْلاكِهِم[٣].

٤_أنَّها تشعر بالتعليل، كما في الآية المذكورة، والظروف لا تشعر بالتعليل[٤].

٥_أنَّ جوابها قد يقترن بـ (إذا) الفجائية[٥]، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾[٦]، وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها.

٦_أنَّ جوابها قد يقترن بـ (مَا) النافيةِ[٧]نحوَ قولهِ تَعَالى:﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾[٨].

وذهب ابن السراج ، والزجاجي ، والفارسي ، والزمخشري إلى أَنَّهَا اسْمٌ بمعنى (حين) [٩]وقال ابن مالك بمعنى (إذ) [١٠]_ منصوب على الظرفية[١].

---

(١) ينظر: رصف المباني (٢٨٤)، والجنى الداني (٥٩٥).

(٢) الآية: ٥٩ من سورة الكهف.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ١٠٢)، والجنى الداني (٥٩٥).

(٤) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان (٧/ ١٩٥)، وتفسير الثعالبي (٣/ ٥٣٢)

(٥) ينظر: النكت الحسان (٢٩٨)، والجنى الداني (٥٩٥).

(٦) الآية: ٤٧ من سورة الزخرف.

(٧) ينظر: النكت الحسان (٢٩٨)، والجنى الداني (٥٩٥)، وتمهيد القواعد (٩٤٤٥).

(٨) من الآية: (١٤) من سورة سبأ.

(٩) ينظر: الأصول(٢/ ١٥٧)،وحروف المعاني (١١)،والإيضاح العضدي(٣١٩)،والمفصل (٢١٦).

(١٠) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٠٢/٤).

يقول ابن السراج: «وأَمَّا (لَمَّا)؛ (لَمْ) ضُمَّتْ إِلَيْهَا (مَا) وَبُنِيَتْ مَعَهَا؛ فَغَيَّرَتْ حَالَهَا كَمَا غَيَّرَتْ لَوْ (مَا) ونحوها، ألا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (لَمَّا) وَلا يَتْبَعُهَا شَيءٌ، وَلَا تَقُولُ ذَلِكَ في (لَمْ) وَجَوابُ (لَمَّا) قَدْ فَعلَ، يَقُولُ القَائِلُ: (لمَّا يَفْعَلْ) فَيَقُولُ: قَدْ فَعَلَ، وَيَقُولُ أَيْضًا للأَمْرِ الذي قَدْ وَقَعَ لوُقُوعِ غَيْرِه وتقول: (لَمَّا جِئْتَ جِئْتُ)، فَيَصِيرُ ظَرْفًا»[٢].

وَإِنَّمَا بُنِيَتْ؛ حملا على نقيضها (لو)، كما بنيت (كم) في التكثير حملا على نقيضها (رب) الدال على التقليل[٣]. وحجة أصحاب هذا المذهب أنها بمعنى حين[٤].

ويرى البحث أن الرأي الأولى بالقبول هو قول سيبويه ومن معه –وهو القول بحرفية (لَمَّا)؛ لأن القول بالظرفية فيها تكلف، والحرفية فيها غير متكلفة[٥]، وأنها لو كانت اسما بمعنى (حين)؛ لكان الفعل الواقع جوابا لها غير جزاء وكان عاملا فيها ويلزم من ذلك أن يكون الفعل واقعا فيها، فلو كانت ظرفا لم يجز نحو: (لَمَّا أَسْلَمَ دَخَلَ الجَنَّةَ) [٦]، بالإضافة إلى قوة أدلة أصحاب المذهب الأول.

الرأي الثاني: الملاءمة بين المعطوف والمعطوف عليه

يقول الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي عند شرحه:

ثُمَّ سَلَامٌ لِصَلَاةٍ تَالِي .:. عَلَى نَبِيٍّ جَامِعِ الْجَمَالِ

" (ثُمَّ) حَرْفُ عَطْفٍ ، يَعْطِفُ المُفْرَدَاتِ وَالْجُمَلَ، وَهُنَا عُطِفَ به جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ إن قُرِئَ (سَلَامٌ) بالرفعِ عَلَى أَنَّه مُبْتَدَأ... ولا يَخْفَى أَنَّهُ بالنَّصْبِ أَرْجحُ عَطْفًا على (حَمْدًا)، فيكون عُطِفَ بـ (ثُمَّ)مُفْرَدٌ على مُفْرَدٍ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: (وَأُسَلِّمُ

(١) ينظر: الارتشاف (٤/ ١٨٩٦).
(٢) الأصول (١٥٧/٢).
(٣) ينظر: الصفوة الصفية (٢/ ٣١٠).
(٤) ينظر: الأصول (٢/ ١٥٧)، وحروف المعاني (١١)، والإيضاح العضدي (٣١٩).
(٥) ينظر: رصف المباني (٢٨٤).
(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣/ ٢٣٠).

سَلَامًا)، وَإِنَّمَا قُلْنَا : هَذَا أَرْجَحُ _ أي النصب_؛ لأنَّ المُلاءَمَةَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه مَطْلُوبَةٌ"(١).

من خلال النص السابق يتضح أن:

الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي رجح النصب؛ لأن الملاءمة بين المعطوف والمعطوف عليه مطلوبة".

الدراسة:

يجوز بلا خلاف عطف الفعل على الفعل، نحو: (مُحَمَّدٌ يَقُومُ وَيَقْعُدُ)، وعطف الاسم على الاسم، نحو: (مُحَمَّدٌ قَائِمٌ وَقَاعِدٌ)، وهذا معنى الملاءمة بين المعطوف والمعطوف عليه؛ كما هو مفهوم من نص الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي.

أما عطف أحدهما على الآخر، نحو: (رَأَيْتُ مُحَمَّدًا يَقُومُ قَاعِدًا)، أو (رَأَيْتُ مُحَمَّدًا قَائِمًا ويَقْعُدُ)؛ ففيه خلاف بين النحويين على النحو الآتي:

ذهب الفراء(٢) إلى جواز هذا العطف إذا كان أحدهما في تأويل الآخر وموضعه، ويكون الاسم في تأويل الفعل وموضعه إذا كان اسم فاعل ، أو مفعول ووقع صلة لـ(أل) نحو : (القَائِمُ ويَقْعُدُ)، فمعناه : (الذى يَقُومُ ويَقْعُدُ)، ويكون الفعل في تأويل الاسم إذا كان خبرًا ، أو حالًا ، أو صفة ، أو مفعولًا ثانيًا ، أو ثالثًا نحو : (رَأَيْتُ مُحَمَّدًا قَائِمًا ويَقْعُدُ) ، أي قاعدا (٣)، فلا يجوز : (سَيَتَحَدَّثُ زَيْدٌ وَضَاحِكٌ) ؛ لأن (ضَاحِكًا) لا يقع موقع (يَتَحَدَّثُ) ؛ لأن السين من خصائص الأفعال ، ولا يجوز (مَرَرْتُ بِجَالِسٍ ويِتَحِدَّثُ) ؛ لأن الفعل لا يقع موقع الاسم هنا؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الفعل (٤).

---

(١) شرح الدرة الدرية صـ (٩٩).

(٢) ينظر معانى القرآن للفراء ١(/٢١٣).

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٤٨/١ ، ٢٤٩)

(٤) ينظر الأمالي الشجرية (٤٣٨/٢)

يقول الفراء: " وقوله: ﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ [(١)] ...

والكهل مردود على الوجيه، (ويكلّم الناس) ولو كان فِي موضع (ويكلم) ومكلما كان نصبًا، والعرب تجعل يفعل وفاعل إذا كانا فِي عطوف مجتمعين فِي الكلام [(٢)] ، قال الشاعر:

بَاتَ يُغَشِّيها بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ في أَسْوُقِهَا وجائرُ [(٣)]

وقد ذهب كثير من النحويين مذهب الفراء منهم: الزجاج، والفارسي ، وابن عصفور ، وابن مالك، والرضى ، والمالقي ، وأبو حيان، وابن هشام ، و الشيخ خالد الأزهري(٤)

وقد استدل هؤلاء لصحة مذهبهم وهو جواز هذا العطف إذا كان أحدهما في تأويل الآخر بالقياس والسماع:

فالقياس: ما بينهما من المضارعة التي استحق بها الاسم الإعمال والفعل الإعراب [(٥)] .

---

(١) من الآية(٤٦) من سورة آل عمران.

(٢) ينظر معانى القرآن للفراء (٢١٣/١).

(٣) البيت من الرجز لم أقف على قائله وورد في: معاني الفراء (١/ ٢١٣)، وكتاب الشعر (٤٢٧)، والأمالي الشجرية (٢/ ٤٣٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٨٣).

ــ الشاهد فيه قوله: "يقصد في أسواقها وجائر" حيث عطف اسم الفاعل "جائر" على الفعل "يقصد" وذلك لأن اسم الفاعل يشبه الفعل.

(٤) ينظر معانى القرآن (١/ ٤١٢)، وكتاب الشعر (٤٢٧) وشرح الجمل (٢٤٨/١)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٨٣)، وشرح الكافية (٢/ ٣٥٤)، ورصف المباني(٤١٠ ، ٤١١)، والارتشاف (٢٠٢٢/٤)،وأوضح المسالك (٣٥٠/٣) ،والتصريح (١٨٤/٢)

(٥) ينظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج(١/ ٤١٢)، والأمالي الشجرية (٢/ ٤٣٧).

وأما السماع فمنه قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[١] و قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾[٢] و قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾[٣] وقوله تعالى : ﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ﴾[٤]

وقول الشاعر:

بَاتَ يُغَشِّيها بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وجَائرُ

أي يقصد ويجور. وقول الشاعر:

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ ومجر عَطَاءً يستخفُ المعابِرَا[٥]

أي يبير عدوه، ومجر عطاء.

وذهب المبرد ، وابن السراج[٦] ، إلى منع هذا العطف وهو ما رجحه الشيخ الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي ؛ لأن الملاءمة بين المعطوف والمعطوف عليه مطلوبة". ونسب هذا المذهب إلى المازني[٧]

يقول ابن السراج: "وقد أجاز قومٌ من النحويين: (ظَنَنْتُ عبدَ الله يَقُومُ وَقَاعِدًا) و(ظننتُ عبدَ الله قاعدًا ويَقُومُ). ترفع (يَقُومُ) وأحدهما نسق على الآخر. ولكن

---

(١) من الآية: ١٩من سورة الملك

(٢) من الآية: ٩٥من سورة الأنعام

(٣) من الآية: ١٨ من سورة الحديد

(٤) الآية: ٣ ، ٤من سورة العاديات

(٥) البيت من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه صـ(٤٨)، وإيضاح الشواهد للقيسي (١/ ٣٢٩) ٣٢٩) وورد بلا نسبة في: شرح الجمل لابن عصفور (٢٤٩/١) ، رصف المباني(٤١١) . الشاهد فيه عطف الاسم (ومجر) على الفعل (يبير) والمعنى (مبير عدوه ومجر عطاء)

(٦) ينظر: المقتضب (٢٥/٢) ، و(٣٨٧/٤)، والأصول (١٨٤/١)

(٧) ينظر الارتشاف (٢٠٢٢/٤) ،و التذييل (٤٦٦/٥).

إعرابهما مختلف، وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل، والفعل على الاسم، لأن العطف أخو التثنية فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية، كذلك لا يجوز في العطف"[١].

فنجده قبح هذا العطف لعدم الملاءمة بين المعطوف والمعطوف عليه؛ وحجتهم أن العطف أخو التثنية ، فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم ، ولا اسم إلى فعل في التثنية ، فكذلك لا يجوز أن يعطف أحدهما على الآخر[٢] .

وذهب السهيلي[٣] إلى جواز عطف الفعل على الاسم إذا كان اسم فاعل أو مشتقًا نحو : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ وَيَقُومُ)، ويقبح عطف الاسم على الفعل نحو : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ و قَاعِدٍ) .

وقد استدل لصحة مذهبه بأنه يحسن عطف الفعل على الاسم إذا كان اسم فاعل؛ لأنه يعمل عمل الفعل ، ويجرى مجراه إذا كان معتمدا على ما قبله نحو : ﴿ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[٤] فإذا قلنا : يصففن وقابضات قبح ذلك ؛ لأن الاسم بعد الواو ليس نعتًا، ولا حالًا ، ولا خبرًا ، فهو اسم محض لم يجر مجرى الفعل ؛ ومن أجل ذلك قبح عطف الاسم على الفعل[٥]

ويرى البحث أن الراجح ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول – وهو جواز عطف الفعل على الاسم، والاسم على الفعل إذا كان أحدهما في تأويل الآخر؛ وذلك لوروده في السماع نثرًا ونظمًا.

---

(١) ينظر: المقتضب (٢/٢٥) ، و(٤/٣٨٧)، و الأصول (١/١٨٤)

(٢) ينظر: الأصول (١/١٨٤) ، والتذييل (٥/٤٦٦).

(٣) ينظر: نتائج الفكر(٣١٨ ، ٣١٩).

(٤) من الآية: ١٩من سورة الملك

(٥) ينظر: نتائج الفكر(٣١٨ ، ٣١٩) ،و الارتشاف (٤/٢٠٢٢) ، والتذييل (٥/٤٦٦).

أما ما احتج به المانعون فهو قوى من جهة القياس إلا أنه معارض بالسماع، والسماع مقدم على القياس.

وأما ما احتج به السهيلي على منع عطف الاسم على الفعل ، فيرد عليه بأنه إذا عطف الاسم على الفعل الواقع صفة ، أو خبرًا ، أو حالًا فهو صفة ، أو خبر ، أو حال ؛ ومن ثم يكون معتمدًا على ما قبله ، فيجرى مجرى الفعل ، ويعمل عمله فيجوز أن يعطف عليه[١].

الرأي الثالث: العامل في خبر(إنَّ) وأخواتها

يقول الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي عند شرحه:

وَنَوْعُهَا الثَّانِي حُرُوفٌ سِتَّهْ ∴ نَاصِبَةٌ رَافِعَةٌ أَلْبَتَّهْ

فَنَصْبُهَا أَسْمَاؤُهَا، وَرَفْعُهَا ∴ أَخْبَارُهَا، كَذَاكَ جَاءَ وَضْعُهَا

إنَّ وأنَّ نَحْوُ إنَّ الصَّاحِبَه ∴ عَارِفَةٌ بِأَنَّ هِنْدًا كَاذِبَهْ

"النوع الثاني من العوامل السماعية: حروف ستة تنصب الاسم الذي كان مبتدأ، وترفع الخبر، أي يبقى مرفوعًا على ما كان عليه، لكنها عاملة فيه على الأصح"[٢].

من خلال النص السابق يتضح الآتي:

أن الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي صحح القول القائل بعمل (إن) الرفع في الخبر.

الدراسة: (إنَّ) وأخواتُها حروف ناسخة تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخَبَرَ، وهي: (إنَّ، وأَنَّ، ولَكِنَّ، وكَأَنَّ، وليتَ، ولَعَلَّ)، ولكن اختلف النحويون في رافع خبر (إنَّ)، وكان خلافهم على النحو الآتي:

---

(١) ينظر: التذييل (٥/٤٦٦).

(٢) شرح الدرة الدرية صـ (١٧٢).

ذهب الخليل ، وسيبويه[١] ، ونسب إلى البصرين[٢] أن (إنَّ) وأخواتها هي التي تعمل في الخبر.

يَقُولُ سيبويه: «وَزَعَمَ الخَلِيلُ أَنَّهَا عَمِلَتْ عَمَلَيْنِ: الرَّفْعَ والنَّصْبَ كَمَا عَمِلَتْ (كَانَ) الرَّفْعَ والنَّصْبَ حِينَ قُلْتَ: (كَانَ أَخَاكَ زَيْدٌ)» [٣].

وَيَقُولُ في مَوْضِعٍ آخر: «هَذَا بَابُ الحُرُوفِ الخَمْسَةِ التي تَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَهَا كَعَمَلِ الفِعْلِ فِيمَا بَعْدَهُ ... وهي: (إنَّ) و (لكنَّ) و (ليتَ) و (لَعَلَّ) و (كأَنَّ)» [٤].

وقد وافق الخليلَ وسيبويه كثيرٌ من النحويين منهم: الأخفش ، المبرد ، ابن السرّاج ، وابن جني ، والأعلم الشنتمري ، والعكبري ، وابن يعيش ، وابن مالك ، وابن الناظم ، والمرادي ، وابن عقيل[٥] وصححه الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي[٦].

وقد استدل هؤلاء لصحة ما ذهبوا إليه بأمور:

١ــ إن هذه الحروف تعمل في الخبر ؛ وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعل[٧] ؛ لأنها أشبهته لفظًا ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه[٨].

٢ــ إن هذه الحروف تعمل في الاسم الأول؛ لاقتضائها إيَّاه، فتعمل في الخبر كذلك أيضًا، ألا ترى أن الفعل يعمل في الفاعل والمفعول؛ لاقتضائه إيَّاهما،

---

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ١٣١).

(٢) ينظر: الإنصاف (١/ ١٤٤)، واللباب للعكبري (١/ ٢١٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٥٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥)، وشرح الكافية للرضي (٤/ ٣٣٤).

(٣) الكتاب (٢/ ١٣١).

(٤) الكتاب (٢/ ١٣١).

(٥) ينظر: معاني القرآن (١/ ٩)، المقتضب (٤/ ١٠٩)، الأصول (١/ ٢٣٠). اللمع صـ (٤١). النكت (١١٣/٢). اللباب (٢١٠/١). شرح المفصل (٢٥٤/١)، شرح التسهيل (٥/٢)، شرح ابن الناظم صـ (١١٧)، الجنى الداني صـ (٣٩٣)، شرح ابن عقيل (٣٤٦/١).

(٦) شرح الدرة الدرية صـ (١٧٢).

(٧) ينظر: الكتاب (٢/ ١٣١)، والأصول (١/ ٢٣٠)، والإنصاف (١/ ١٤٥).

(٨) تنظر هذه الأوجه في: الأصول (١/ ٢٣٠)، والإنصاف (١/ ١٤٥) والتصريح (١/ ٢٩٣).

و (ظَنَنْتُ) وأخواتها تعمل في المفعولين، وقد كانا قبل ذلك مرفوعين؛ لاقتضائه إياهما.

٣ـ إن خبر (إنَّ) مرفوع، ولابُدَّ لهُ من رافع، ولا يجوز أن يرتفع بغير (إنَّ)؛ إذ لا عامل سواها ، والذي كان قبل دخول (إنَّ) هو المبتدأ ، وقد بطل ابتداؤه ؛ ولهذا لا يعمل الخبر هنا في الاسم ؛ لعمل (إنَّ) فيه ؛ فلذلك لا يعمل المبتدأ هنا في الخبر[١].

وهناك فريق من النحويين يرى أن (إنَّ) وأخواتها تنصب الجزأين معا[٢].

ونسب إلى الكوفيين[٣] القول بأن هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفعَ، وإنما تعمل في الاسم النصبَ لا غير، وإنما الخبر باقٍ على رفعه الذي كان عليه قبل دخولهن. وعزاه جماعة من النحويين إلى الكسائي وحده[٤] ومنهم من عزاه للفراء [٥]

وقد صرح السهيلي باختيار ما ذهب إليه الكوفيون ، فقال : " خبر (إنَّ) المرفوع ليس بمعمول لـ (إنَّ) وإنما هو على أصله فى باب المبتدأ ، ولولا ذلك لجاز أن يليها ، وإنما وليها إذا كان مجروراً ؛ لأنها ممنوعة من العمل فيه بدخول حرف الجر ".[٦]

---

(١) ينظر: اللباب للعكبري (١/ ٢١٠، ٢١١).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٩، ١٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٢٤، ٤٢٥)، ٤٢٥)، والارتشاف (٣/ ١٢٤٢) والجنى الداني (٣٩٣، ٣٩٤)، والهمع (١/ ٤٩٠).

(٣) ينظر: : المقتصد للجرجاني (١/ ٤٤٥) ، والنكت (١/ ٥١٢) الإنصاف (١/ ١٤٥)، واللباب (١/ ٢١٠، ٢١١)، والارتشاف (٣/ ١٢٣٧)، وتوضيح المقاصد (١/ ٥٢٣)، وتمهيد القواعد (٣/ ١٢٩٨)، وشرح قواعد الإعراب لمحمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (١٦٣).

(٤) مجالس العلماء صـ(١٣٢) .

(٥) ينظر: التصريح (٢/ ٧٣) .

(٦) نتائج الفكر صـ (١٨١).

وقد استدل هؤلاء لصحة مذهبهم بأن قالوا: ١_ إن الأصل في هذه الأحرف ألا تنصب الاسم، وإنما نصبته؛ لأنها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعًا عليه، فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل، فينبغي أن لا يعمل في الخبر؛ جريًا على القياس في حط الفروع عن الأصول؛ لأنا لو أعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها.

والذي يدل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به، قال الشاعر:

لا تَتْرُكَنِّي فْيهِمُ شَطِيْرًا

إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيْرَا[1]

فنصب بـ (إذن).

والذي يدل على ذلك أيضًا أنه إذا اعترضَ عليها بأدنى شيء بطل عملها واكتفى به، كقولهم: (إنَّ بِكَ يكْفُلُ زيدٌ)، كأنها رضيت بالصفة لضعفها، وقد روي أن ناسًا قالوا: (إنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُوذٌ)، فلم تعمل (إنَّ) لضعفها، فدلَّ على ما قلناه[2].

٢_ أنه لا يجوز: (إنَّ قائمٌ زَيْدًا)، ولو كان الخبرُ معمولَها لجاز أن يليها[3].

وقد رد هذا المذهب بأنه غَلَطٌ مِنْهُم وَمُنَاقَضَةٌ، فَأَمَّا الغَلَطُ؛ فلأَنَّ خَبَرَ المُبْتَدَأ كَانَ يَرْتَفِعُ بالتَّعَرِي مِنَ العَوَامِلِ اللفظيةِ، وقَدْ دَخَلَتْ (إنَّ)، فَزَالَ ذَلِكَ التَّعَرِي، وأَمَّا

---

(١) البيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في: شرح الكتاب للسيرافي (/ ٣٧)، والإنصاف (١/ ١٤٤)، واللباب (١/ ٢١١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٢٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٢١)،و وشرح الكافية للرضي (٤/ ٤٧)، والارتشاف (٤/ ١٦٥٣).

الشاهد فيه قوله: (إني إذن أهلك)، حيث نصب (أهلكَ) بـ (إذن)_ مع أن (إذن) في الظاهر لم تقع في صدر الكلام _ ولم يجعله خَبَر (إنّ).

(٢) ينظر: الإنصاف (١/ ١٤٤، ١٤٥).

(٣) ينظر: التصريح (١/ ٢٩٣).

المُنَاقَضَةِ: فَإِنَّهُم يَقُولُونَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، كُلّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُرَافِعُ الآخر، وإِذَا دَخَلَتْ (إِنَّ) بَطَلَتْ المُرَافَعَة، فَكَيْفَ يَبْقَى الخَبَرُ عَلَى حَالِه؟ »[١].

واعترض عليهم: حين قالوا " إِنَّ هَذِه الأَحْرُفَ إِنَّمَا نَصَبَتْ لِشَبَهِ الفِعْلِ، فَيَنْبَغِي أن لا تَعْمَل في الخَبَرِ؛ لأَنَّهُ يُؤَدِي إِلَى التسويةِ بَيْنَ الأَصْلِ والفَرْعِ " قُلْنَا: هَذَا يَبْطُل باسمِ الفَاعِلِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا عَمِلَ لشَبَهِ الفِعْلِ، وَمَعَ هَذَا؛ فَإِنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَهُ، ويَكُونُ لَهُ مَرْفُوعٌ ومَنْصُوبٌ كالفِعْلِ، تَقُولُ: (زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا)، كما تقول: (يَضْرِبُ أَبُوه عَمْرًا).

والذي يدل على فَسَادِ ما ادَّعَيْتُمُوه مِن ضَعْف عَمَلِهَا أَنَّهَا تَعْمَلُ في الاسْمِ إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَهَا وبَيْنَهُ بِظَرْفٍ أو حَرْفِ جَرٍّ نحو قوله تعالى﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وجَحِيمًا ﴾[٢] و ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [٣] ، ومَا أَشْبَهَ ذلكَ، عَلَى أَنَّا قَدْ عَمِلْنَا بِمُقْتَضَى كَوْنهَا فَرْعًا فَإِنَّا أَلزمنَاهَا طَرِيقَةً وَاحِدَةً ، وأَوْجَبْنَا فِيهَا تَقْدِيمَ المَنْصُوبِ عَلَى المَرْفُوعِ ، ولَمْ نُجَوِّزْ فِيهَا الوَجْهَيْنِ كَمَا جَوَزْنَا مَعَ الفِعْلِ ؛ لِئلا يَجْرِي مجرى الفِعْلِ ، فيُسوَّى بين الأصلِ والفرعِ ، وكان تقديمُ المنصوبِ أَوْلَى؛ ليُفَرِّقَ بَيْنَهَا وبينَ الفِعْلِ ؛ لأنَّ الأصلَ أنْ يُذكَرَ الفاعلُ عُقَيْبَ الفعلِ قبلَ ذكرِ المفعولِ، فَلَمَّا قُدِّمَ هَاهُنَا المَنْصُوبُ وأُخِّرَ المرفوعُ حصل مخالفةُ هذه الأحرفِ للفعلِ وانحطاطُهَا عنْ رُتْبَتِه .

وقولهم: " إِنَّ الخبرَ يكونُ باقيًا على رفعهِ قبلَ دُخُولِهَا " فاسِدٌ؛ وذلكَ لأنَّ الخبرَ على قَوْلِهم مَرْفُوعٌ بالمبتدأ، كَمَا أنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بهِ، فَهُمَا يَتَرَافَعَانِ، ولا خِلَافَ أَنَّ التَّرَافُعَ قَدْ زَالَ بدخولِ هذهِ الأحرفِ على المُبْتَدَأ ونصبِها إِيَّاهُ، فَلَوْ قُلْنَا: إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِمَا كَانَ يرتفعُ به قَبْلَ دُخُولِهَا مَعَ زَوَالِهِ، لكَانَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَرْتَفِعَ

(١) النكت للأعلم (١١٣/٢).

(٢)الآية ١٢ ــ من سورة المزمل.

(٣) الآية ٨ ــ من سورة الشعراء.

الخبرُ بِغَيْرِ عَامِلٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ. وأَمَّا قَوْلُهُم: الدليلُ على ضعفِ عَمَلِهَا أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى الخَبَرِ مَا يدخلُ على الفعلِ لو ابتدئ به كقول الشاعر:

إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

فأجيب عنه من ثلاثة أوجه: أحدها: أنَّ هَذَا شاذَ، فَلَا يكونُ فِيهِ حُجَّةٌ، والثاني: أنَّ الخَبَرَ هاهُنا مَحْذُوفٌ، كَأَنَّهُ قال: (لا تَتْرُكَنِي فِيهِم غريبًا بعيدًا، إني أَذِلُّ، إِذَن أَهْلِكَ أو أَطيرَا)، وحَذَفَ الفِعْل الذي هُو الخبرُ؛ لأَنَّ في الثاني دلالةِ عَلى الأولِ المحذوفِ، فـ (إِذَنْ) مَا دخلتْ على الخبرِ، والثالثُ: أنْ يكونَ جعلَ (إِذَنْ أَهْلِكَ أو أَطِيرَا) في مَوْضِعِ الخبرِ، كقولك: (إِنِّي لَنْ أَذْهَبَ)، فشبه (إِذَنْ) بـ (لَنْ)، وإِنْ كَانَتْ (لَنْ) لا يلغى في الحال بخلاف (إذن).

وأما قولهم: (إِنَّ بِكَ يَكْفَلُ زَيْدٌ)، و(إِنَّ بكَ زَيْدٌ مَأْخُوذٌ)، فالتقدير فيه: (إنه بك يكفل زيد)، و(إنه بك زيد مأخوذ)، كما قال الشاعر:

إِنَّ مَنْ لامَ في بني بنتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الْخُطُوبِ[1] [2]

ويرى البحث: أن مذهب البصريين، ومَنْ وافقهم هو الأولى بالقبول؛ وذلك لقوة أدلتهم، وعدم الاعتراض عليها، بخلاف المذهبين الآخرين.

ولأنَّ كُلَّ ما عَمِلَ في المبتدأ عَمِلَ في خبره، نحو: (ظَنَنْتُ) وأخواتها، لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر، وكذلك (كَانَ) وأخواتها، لما عملت في المبتدأ

---

(١) الإنصاف (١/ ١٤٥ ١٤٦) بتصرف يسير.

(٢) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه صـ (٣٣٥) برواية:

من يلمني على بني ابنة حسا نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الْخُطُوبِ

ـ وعليها فلا شاهد في البيت. والبيت كما ورد في كتب النحويين في: الكتاب (٣/٧٢)، والإنصاف (١٤٦)، والتبيين (٣٣٩)، وشرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٨٩).

ـ وورد بلا نسبة في: الإيضاح العضدي (١٢٢)، والأمالي الشجرية (٢/ ١٨)، والبديع (١/ ٥٣٧)، واللباب (٢/٥٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٣٦).

ـ الشاهد فيه قوله: (إن مَنْ لام) حيث حذف ضمير الشأن في (إن)، والتقدير: إنه مَنْ لام.

عملت في الخبر، وليس فيه تسوية بين الأصل والفرع؛ لأنَّه قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع[١].

الرأي الرابع: معنى (كَأَنَّ)

يقول الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي عند شرحه:

...والتشبيه ∴ قد جاء في (كأن) يا وجيه

" الثَّالثُ من الحروفِ المشبهةِ بالفعلِ: (كَأَنَّ)_ بفتح الكاف والهمزة والنون المشددة_، ومعناها التشبيه نحو: (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ) فَـ (زَيْدًا) اسمُهَا منصوبٌ بها، و(أَسَدٌ) خَبَرُهَا مَرْفُوعٌ بِهَا. قَالَ بَعْضُ النحويين: إنَّمَا تكون (كَأَنَّ) للتشبيهِ إذا كان خَبَرُهَا جامدًا كما مُثِّل، فإنَّ (أَسَدًا) جَامدٌ، وأما إذا كان مشتقا فهي للشكِ والظنِ، نحو: (كَأَنَّ زَيْدًا فَاضِلٌ)؛ لأن الشيء لا يشبه بنفسه. ورُدَّ بأنَّ التقدير: (كَأَنَّ زَيْدًا رَجُلٌ فَاضِلٌ)، فرجع إلى تشبيهه بغيره، **فالأصح أنها للتشبيه دائما**"[٢].

من خلال النص السابق يتضح أن:

الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي نقل خلافا بين النحويين حول معنى(كَأَنَّ) وصحح القول القائل بأنها للتشبيه دائما.

الدراسة:

(كَأَنَّ) من أخوات (إِنَّ) تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وتفيد التشبيه كقولك: (كَأَنَّ مُحَمَّدًا أَسَدٌ)، ولكن اختلف النحويون هل هو حرف معناه التشبيه دائما أم له معان أخرى؟، وجاء خلافهم على النحو الآتي:

ذهب الخليل [٣]، **وسيبويه** [٤]، وجماعة من البصريين إلى أن (كأن) مركبة من كاف التشبيه و (إن) ركبت الكاف مع إن كما ركبت مع (ذا) و (أي) فى: (كذا) و (كأين)، وليس لها معنى غير التشبيه.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٦١/١).

(٢) شرح الدرة الدرية صـ (١٧٤، ١٧٥).

(٣) ينظر: الكتاب (٣/ ١٥١).

(٤) ينظر: الكتاب (٢/ ١٧١).

فالأصل في قولك: (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ): (إِنَّ زَيدًا كالأَسَدِ)، فـ (الكاف) هنا تشبيه صريح، وهي في موضع الخبر تتعلق بمحذوف تقديره: (إِنَّ زَيْدًا كَائنٌ كَالأَسَدِ) ثُمَّ إِنَّهُم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما أدخلوها على (إِنَّ) وَجَبَ فتحها؛ لأنَّ المكسورةَ لا يقع عليها حروف الجر، ولا تكون إلا أولا، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها متأخرا فصار اللفظ: (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ) (١).

يقول سيبويه: «وَسَأَلْتُ الخَلِيلَ عَنْ (كَأَنَّ)، فَزَعَمَ أَنَّهَا (إِنَّ) لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع (إِنَّ) بمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ» (٢).

ويقول في موضع آخر:«قَولُكَ: (كَأَنَّ)، أَدْخَلْتَ الكَافَ عَلَى (أَنَّ) للتشبيهِ» (٣).

وقد وافق سيبويه قيما ذهب إليه كثيرٌ من النحويين منهم: ابن قتيبة، و ابن جني ، والزمخشري ، وأبو البركات الأنباري ، وأبو البقاء العكبري ، وابن يعيش ، وابن مالك ، والشيخ خالد الأزهري (٤)،وصححه الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي(٥)

يقول ابن قتيبة: «(كَأَنَّ) تَشْبِيهٌ. وهِي: (أَنَّ) أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا كَافَ التَّشْبِيهِ الخَافِضَةِ، ألا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (شَرِبْتُ شَرَابًا كَعَسَلٍ)، و(شَرِبْتُ شَرَابًا كَأَنَّهُ عَسَلٌ)؛ فَيَكُونَانِ سَوَاء»!(٦).

---

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ١٧١)، و(٣/ ١٥١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٦٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٦)، وشرح ابن الناظم (١١٦)، وشرح الكافية للرضي (٤/ ٣٦٩)، وتمهيد القواعد (٣/ ١٢٩٢)، والتصريح (١/ ٢٩٤).

(٢) الكتاب (٣/ ١٥١).

(٣) الكتاب (٢/ ١٧١).

(٤) ينظر: تأويل مشكل القرآن صـ (٢٨١، ٢٨٢)،و الخصائص (١/ ٣١٧)، والمفصل (٣٩٨)، والإنصاف (١/ ١٦٠، ١٦١)، واللباب (١/ ٢٠٥)، وشرح المفصل (٤/ ٥٦٤)، وشرح التسهيل (٢/ ٦)، والتصريح (١/ ٢٩٤).

(٥) شرح الدرة الدرية صـ (١٧٥).

(٦) تأويل مشكل القرآن صـ (٢٨١).

وذهب الفراء[١] ونسب إلى الكوفيين والزجاجي[٢] أنها تفيد التحقيق دون التشبيه يقول الفراء في _قوله تعالى_: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[٣]" وقوله: (وَيْكَأَنَّ اللَّهَ) فِي كلام العرب تقرير[٤].

واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

فأصبَحَ بَطنُ مكّةَ مُقشَعِرًّا ∴ كأنَّ الأَرضَ لَيسَ بها هِشامُ[٥]

وأجيب بأن المعنى: أن بطن مكة كان حقه ألا يقشعر، لأن هشامًا في أرضه، وهو قائم مقام الغيث، فلما اقشعر صارت أرضه كأنها ليس بها هشام، فهي للتشبيه[٦].

وذهب الزجاجي[٧] ونسب إلى الكوفيين[٨] وتبعهم ابن الطراوة، وابن السيد كما هو منسوب إليهما[٩] إلى أن (كَأَنَّ) إذا كان خبرها اسمًا جامدًا كانت للتشبيه، وإذا كان مشتقًا كانت للشك.

---

(١) ينظر: معانى القرآن للفراء (٢/ ٣١٢، ٣١٣)

(٢) ينظر: الارتشاف (٣/ ١٢٣٨)، ومغني اللبيب (٢٥٣)، والجنى الداني (٥٧١)، والهمع (١/ ٤٨٦).

(٣) الآية: (٨٢) من سورة القصص.

(٤) معانى القرآن للفراء (٢/ ٣١٢).

(٥) البيت من الوافر، وهو للحارث بن أميّة في شرح أبيات المغني (٢/ ١٩)، وورد بلا نسبة في: شرح السيرافي (٢/ ٤٨١)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٦).

والشاهد قوله: (كأن الأرض ليس بها هشام) حيث أريد بكأن هنا التحقيق على رأي الكوفيين ومن تبعهم إذ المعنى عندهم: لأن الأرض ليس بها هشام.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٦)، شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٤٧)، والجنى الداني (٥٧١)، التصريح (١/ ٢٩٥).

(٧) ينظر: حروف المعاني صـ (٢٨، ٢٩).

(٨) ينظر: الارتشاف (٣/ ١٢٣٨)، ومغني اللبيب (٢٥٣)، والجنى الداني (٥٧١)، والهمع (١/ ٤٨٦).

(٩) ينظر: الارتشاف (٣/ ١٢٣٨)، والجنى الداني (٥٧٢)، والهمع (١/ ٤٨٦).

يقول الزجاجي:" (كَأَنَّ) لها ثلاثة أوجه؛ تكون تشبيها، وشكا، ومخففة؛ فإذا وقعت على الأسماء كانت تشبيها، كقولك: (كَأَنَّ زَيْدًا أَخُوكَ)، وإذا كان خبرها مشتقا من الفعل كانت شكا، (كَأَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ)، و(كَأَنِّي أَنْطَلِقُ)، فهذا شَكٌّ؛ وذلك لأنه لا يُشَبَّهُ بالفعل"(١).

واستدل كما هو واضح من نصه السابق بأنه لا يُشَبَّهُ بالفعل، كما استدلوا بأن الشيء لا يشبه بنفسه.

وهو مردود بأن الشيء يشبه في حالة ما به في حالة أخرى فكأنك شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما أو التقدير :كأن هيئة زيد هيئة قائم(٢).

ونسب إلى الكوفيين أن (كأن) تكون للتقريب(٣) ، وذلك في نحو: (كأنك بالشتاء مقبلٌ)، و(كأنك بالفرج آتٍ)، وقول الحسن البصري: "كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل".

والمعنى على تقريب إقبال الشتاء، وتقريب إتيان الفرج، وتقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة.

وهو مردود بأنَّ كأنَّ للتشبيه في ذلك كله، فكأنَّك أردت أن تقول: (كأنَّ الفرجَ آتٍ)، و(كأنَّ الشتاء مقبلٌ)، إلاَّ أنّك أردت أن تدخل الكاف للخطاب وألغيت (كأن) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لمّا لحقها اسم الخطاب كما أُلغِيتْ لمّا لحقها «ما» في نحو (كأنَّما)، لزوال الاختصاص، وكذلك تلغى إذا لحقها ضمير المتكلم في نحو: (كأنّي بكَ تفعلُ)، ألا ترى أنّها إذ ذاك تدخل على الجملة الفعلية التي هي تفعل.

---

(١)حروف المعاني صـ (٢٨، ٢٩).

(٢) ينظر: الارتشاف (٣/ ١٢٣٨)، والجنى الداني (٥٧٢)، والهمع (١/ ٤٨٦).

(٣) ينظر: الارتشاف (٣/ ١٢٣٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٤٨، ٤٤٩) ومغني اللبيب اللبيب (٢٥٤)، والجنى الداني (٥٧٣)، والهمع (١/ ٤٨٦).

والباء في (بالشتاء مقبل)، زائدة وكأنه قال: (كأنّك الشتاءُ مقبلٌ)، أراد أن يقول: (كأنَّ الشتاء مقبلٌ)، فألحق الكاف للخطاب وألغى (كأنَّ) وزاد الباء في المبتدأ كما زيدت في (بِحسبِكَ زيدٌ).

وأما من زعم أنَّ ذلك على حذف مضاف والتقدير: (كأنَّ زمانَكَ مُقبِلٌ بالشتاءِ)، وذلك أنّه لما كان الشتاء قريب الوقوع جعل الزمان الحاضر في وقت الخطاب كأنّه مقبل به، فمذهبه باطل لأنَّ ذلك لا يطرد في كل موضع؛ ألا ترى أنَّ ذلك لا يتصوَّر في مثل: (كأنّي بك تفعل كذا)، ألا ترى أنّه لا يتصوَّر أن تقول: (كأنَّ زماني بك تفعل كذا). فتقرَّر إذن أنَّها للتشبيه(١).

و يرى البحث أن الرأي الأولى بالقبول هو الرأي القائل بأن (كَأَنَّ) تأتي للتشبيه؛ وذلك لقوة الردود على أصحاب المذاهب الأخرى.

كما يرى أنه لا مانع ان يكون المعول في كونها للتشبيه أو غير التشبيه؛ هو السياق الذي ترد فيه، فهو الذي يعين على توضيح المراد منها، بغض النظر عن نوع الخبر.

الرأي الخامس: نعت اسم الإشارة

يقول الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي عند شرحه:

السابع:

وَلَيْسَ ذَا اللَّونِ بِلَوْنِ الْوَرْدِ ∴ بَلْ هُو نُورٌ مِنْ شَقِيق الخَدِّ

" فـ (ذا اسم إشارة محله الرفع، على أنه اسم (ليس)، (اللونُ)_ بالرفع نعت (ذا) على الأصح.." (٢).

من خلال النص السابق يتضح أن:

الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي صحح نعت اسم الإشارة.

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٤٨، ٤٤٩)و الجنى الداني (٥٧٣)، والهمع (١/ ٤٨٦).

(٢) شرح الدرة الدرية صـ (١٨٧).

الدراسة:

اختلف النحويون في نعت اسم الإشارة، وجاء خلافهم على النحو الآتي:

ذهب سيبويه(١)، وجمهور البصريين (٢)إلى أن اسم الإشارة يجوز أن ينعت به وأن ينعت بشرط : ألا تكون إلا مصحوبة (بأل).

يقول سيبويه: " واعلم أن العلم الخاص يوصف بثلاثة أشياء : بالمضاف إلى مثله ، بالألف واللام ، وبالأسماء المبهمة فأما المضاف... وأما المبهمة فنحو : (مررت بزيد هذا وبعمرو ذاك)... واعلم أن المبهمة توصَف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعا" (٣).

وقد وافق سيبويه فيما ذهب إليه كثير من النحويين منهم: المبرد ،ابن السراج، وأبو على الفارسي، وابن الحاجب، والرضى، وابن أبى الربيع ، والصيمري ، وابن الخباز، والخوارزمي، وابن مالك ، وابن عقيل، والسلسيلي(٤) .

واستدلوا على وصفها بقوله _تعالى_ ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَـذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَـيَّ﴾(٥) ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾(٥)

---

(١) ينظر: الكتاب (٦/٢، ٧) .

(٢) ينظر: الارتشاف (١٩٣٣/٤)، والفوائد الضيائية (٣٥/٢)، والمساعد (٤١٩/٢) والهمع (٣/ ١٥٠).

(٣) الكتاب (٦/٢، ٧).

(٤) ينظر: المقتضب (٢٨١/٤، ٢٨٢)، الأصول (٣٢/٢)، الإيضاح صـ (٢٨٩)، الكافية صـ (٢٩) شرح الكافية (٣١٦/٢) البسيط (٣٢٣/١)، الملخص (٥٥٧/١)، التبصرة والتذكرة (١٧٠/١)، توجيه اللمع صـ (٢٦٢)، التخمير (٩٩/٢)، ترشيح العلل (٢٧٥) التسهيل (١٧٠)، المساعد (٤١٩/٢)، شرح ابن عقيل (١٩٥/٣).

(٥) سورة الإسراء الآية: (٦٢).

(٥) من الآية: ٤١ من سورة الفرقان.

وذهب الكوفيون[١] إلى أن اسم الإشارة لا ينعت ولا ينعت به وإليه ذهب السهيلى[٢] .

وعللوا لذلك بقولهم: ومنه أي مما لا ينعت ولا ينعت به الإشارة. أما الثاني فلأنه جامد ولا يتصور فيه الإضمار ، وأما الأول فلأن غالب ما يقع بعده جامد[٣] .

ويرى البحث أن الرأي الأقرب للصواب هو قول البصريين _إن اسم الإشارة ينعت وينعت به_؛ وذلك لأن اسم الإشارة من الجامد المؤول بالمشتق، فيصح النعت به؛ لأنه: يفهم منه المعنى الذي يفهم من المشتق بالإضافة إلى دلالته على الذات؛ ولوجود أدلة على صحة مذهبهم من القرآن الكريم.

الرأي السادس: ناصب المفعول معه

يقول الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي عند شرحه:

مَنْصُوبُهَا سُمِّيَ مَفْعُولًا مَعَهْ ∴ مِثَالُهُ: سِرْ وَالرِّيَاحَ المُسْرِعَهْ

"... والأَصَحُّ أَنَّ النَّاصِبَ للاسمِ بَعْدَ وَاوِ المَعِيَّةِ هُوَ العَامِلُ، مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ نَحْوُ : (سِرْتُ وَالنِّيلَ) و(أَنَا سَائِرٌ والنِّيلَ) "[٤].

من خلال النص السابق يتضح الآتي:

أنَّ الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي صحح المذهب القائل بأن ناصب المفعول معه مَا سَبَقَهُ مِنْ فِعْلٍ، أو شبهه.

الدراسة:

الْمَفْعُول مَعَه: هُوَ الاسْمُ الفَضْلَةُ التَّالِي وَاوَ المُصَاحَبَةِ مسبوقةً بِفعلٍ أَو مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وحروفه كـ:(سِرْتُ والنِّيلَ) وَ(أَنا سَائِرٌ والنِّيلَ) [٥].

---

(١) ينظر: الارتشاف (٥٩٧/٢)، شفاء العليل (٧٥٨/٢)، المساعد (٤١٩/٢).

(٢) ينظر: نتائج الفكر صـ (١٦٨).

(٣) الهمع (٣/ ١٥٠)

(٤) شرح الدرة الدرية صـ (١٨٨، ١٨٩)

(٥) ينظر: شرح المكودي (١٢٣)، والهمع (٢/ ٢٣٧).

وقد اختلف النحويون حول عامل النصب فيه وجاء خلافهم على التالي:

ذهب جمهور البصريين[١]، إلى أنَّ ناصبَ المفعولِ معه ما تقدمه من فعل أو ما هو بمعناه بواسطة الواو التي بمعنى (مع)، ونسبه الشيخ خالد الأزهري إلى طائفة من الكوفيين[٢] .

يقول سيبويه: «هذا بَابُ ما يَظْهَرُ فِيهِ الفِعْلُ ويَنْتَصِبُ فِيهِ الاسْمُ؛ لأَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ ومفعولٌ به، كما انتَصبَ (نَفْسَه) في قولك: (امرأً ونفسَه). وَذَلِكَ قولك: (ما صَنَعْتَ وأَبَاكَ)، و(لَوْ تُركتْ النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضعَها)، إنَّما أردتَ: (ما صَنَعْتَ مَعَ أَبِيكَ، ولو تُركتْ النَّاقَةُ مع فصيلِهَا). فـ (الفَصِيلُ) مفعولٌ مَعَهُ، و(الأَبُ) كَذَلِكَ، والوَاوُ لَمْ تُغَيِّر المعنى، ولكنَّها تُعْمِلُ في الاسمِ مَا قَبْلَهَا»[٣].

وقد وافق سيبويه فيما ذهب إليه كثير من النحويين منهم: الفارسي ، والزمخشري، والجرجاني والسهيلي ، والعكبري ،وابن يعيش ، وابن مالك، والرضى، والمرادي ، وابن هشام ، والشيخ خالد الأزهري، ، والسيوطي [٤]، وصححه الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي[٥]

وقد احتج هؤلاء لصحة مذهبهم بأن قالوا:

إن العامل فيه هو الفعل بتوسط الواو ؛ وذلك لأن هذا الفعل ، وإن كان في الأصل غير متعد ، إلا أنه قوي بالواو ، فتعدى إلى الاسم فنصبه ، كما عُدِّي

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٢٩٧)، الأصول (١/ ٢٠٩) والمفصل (٨٣) ونتائج الفكر (٦٣) والإنصاف (١/ ٢٠٠) وأسرار العربية (١٤٥) واللباب (١/ ٢٧٩)، وتوجيه اللمع (٢٠٠).

(٢) ينظر: التصريح (٥٣١/١).

(٣) الكتاب (١/ ٢٩٧).

(٤) ينظر : المفصل (٨٣)، الجمل صـ (٢٠) ، نتائج الفكر (٦٣)، اللباب (١/ ٢٧٩)، شرح ابن يعيش (١/ ٤٤١) شرح التسهيل (٢٤٨/٢)، شرح الكافية (١/ ٥١٨)، الجنى الداني صـ (١٥٥) أوضح المسالك (٢٤٢/٢)، التصريح (٥٣٠/١ ، ٥٣١) ، الهمع (٢٣٨/٢).

(٥) شرح الدرة الدرية صـ (١٨٨، ١٨٩)

بالهمزة في نحو : (أَخْرَجْتُ زَيْدًا) ، وكما عُدِّيَ بالتضعيف نحو : (خَرَّجْتُ المَتَاعَ) ، وكما عُدِّيَ بحرف الجر نحو : (خَرَجْتُ بِه) ، إلا أنَّ الواو لا تعمل ؛ لأنَّ الواو في الأصل حرفُ عطف ، وحرفُ العطف لا يعمل ، وفيه معنيان : العطف، ومعنى الجمع ، فلما وُضِعَتْ موضع (مع) خُلِعَتْ عنها دلالة العطف ، وأُخْلِصَتْ للجمع ، كما أن فاء العطف فيها معنيان : العطف والإتباع ، فإذا وقعت في جواب الشرط خُلِعَتْ عنها دلالةُ العطف ، وأُخْلِصَتْ للإتباع ، ونظير ما نحن فيه من كل وجه نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلَّا) فكذلك هاهنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو[١].

و ذهب السيرافي [٢]، وابن جنى [٣] إلى أن عامل النصب في المفعول معه (الواو) نفسها، يصح عطف المفعول معه على ما قبله، وأن أصل الواو العطف

يقول السيرافي مؤكدا ما ذهب إليه من أنَّ عامل النصب في المفعول معه (الواو) نفسها: « وَكَذَلِكَ الكَلَامُ في (مَا زِلْتُ وزَيْدًا)، إِذَا كَانَ الحَرْفُ الذى يَتَّصِلُ بالفِعْلِ عَامِلًا في الاسمِ الذى بَعْدَهُ منعَ من تجَاوُزِ الفعلِ إلى غَيْرِه كَقَوْلِكَ: (مَا زِلْتُ بِزَيْدٍ) فتعمل الباءُ في (زَيْدٍ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ»[٤].

وحجتهم: إن الواو هي التي عملت النصب في المفعول معه، وذلك لاختصاصها لما دخلت عليه فعملت فيه[٥].

---

(١) ينظر: الإنصاف (١/ ٢٠٠، ٢٠١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٤١)، والمقاصد الشافية (٣/ ٣٢١).

(٢) ينظر: شرح السيرافي (٢/ ١٩٥) ٠

(٣) ينظر: الخصائص (٢/ ٢٨٣) ٠

(٤) شرح السيرافي (٢/ ١٩٥)٠

(٥) ينظر: شرح الرضى (١/ ٥١٨)، وتوضيح المقاصد (٦٦٤/٢)، والهمع (٢/ ٢٤٠)٠

وهذا المذهب مردود بالآتي:

١_ أنَّ الأَوْلَى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة ، ولو نصبت بمعنى (مع) لنصبت نصبا مطردا في نحو : (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه)[١] .

٢_ أن الحكم بكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير له ؛ إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل ، كـ (إنَّ) وأخواتها أو يشبه ما أشبه الفعل كـ (لا) المشبهة بـ (إن) ، والواو المرادفة (مع) ، لا تشبه الفعل ولا ما أشبه الفعل، فلا يصح جعلها ناصبة للاسم[٢] .

٣_ ادعاء أن النصب بها كـ (إن) باطل من حيث؛ إنها لو كانت كذلك لوجب اتصال الضمير بها إذا وقع مفعولا معه ، كما يتصل بـ (إن)، فكان يجوز أن تقول : (قمت وك) تريد و(إياك) ؛ لأن الضمير المنصوب إذا كان عامله حرفا وجب أن يتصل به ، فتقول : (إنك) ولا يجوز أن تقول : (إن وإياك) فعلم بذلك أن النصب ليس بها ولا عمل لها[٣] .

٤_ أنه لو كان النصب بها ما اشترط في المفعول معه أن يتقدمه فعل أو ما هو بمعناه كغيرها من النواصب[٤] ولجاز كل رجل وضيعته .

ونُسِبَ إلى الأخفش [٥] القول بأن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف.

وقد استُدِّلَ لمذهب الأخفش بقولهم: إن الواو في قولك: (قُمْتُ وَزَيْدًا)، واقعة موقع (مَعَ)، فكأنك قلت: (قُمْتُ مَعَ زَيْدٍ)، فَلَمَّا حذفت (مَعَ)، وَقَدْ كانت منصوبة على الظرف، ثم أقمت الواو مقامها انتصب (زَيْد) بعدها، على حد انتصاب (مَعَ)

(١) ينظر: شرح الكافية للرضى (١/ ٥١٨).
(٢) ينظر: شرح التسهيل (٢/٢٥٠).
(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٥٠)، والمساعد (١/٥٤٠)، الهمع (١/٢٤٠).
(٤) ينظر: شرح التسهيل (٢/٢٥٠).
(٥) ينظر رأى الأخفش في الإنصاف (١/ ٢٠٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٤٤٠)، وشرح وشرح الكافية للرضى (١/٥١٨)، واللباب للعكبري (١/٢٨٠) ولم أجده في معانيه.

الواقعةِ الواوُ موقعها ، وقد كانت (مع) منصوبة بنفس (قُمْتُ) ، بلا واسطة ، فكذلك يكون انتصاب (زيد) بعد الواو جاريًا مجرى انتصاب الظروف . والظروف مما تتناولها الأفعال بلا وساطة حرف ؛ لأنها مقدرة بحرف الجر ، فالواو ليست موصلة للفعل إلى (زيد) ، وإنما هي مصلحة لـ (زيد) أن يُنصب على الظرف بتوسطها [١] .

وهذا المذهب مردود بالآتي:

١- بُعْدُ ما بين هذه الأسماء وبين الظروف ، و (مع) ظرف والواو قائمة مقامها في المعنى ، فإذن ليس في اللفظ ما يصلح أن يكون ظرفًا [٢] .

٢- أنَّ (مَعَ) ظرف ، والمفعول معه في نحو: (اسْتَوَى الماءُ والخشبةَ)، و(جَاءَ البَرْدُ والطَّيَالِسَةَ) ، ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوبًا على الظرف [٣].

ونسب إلى أكثر الكوفيين[٤] القول بأن المفعول معه منصوب على الخلاف.

وقد احتج هؤلاء لصحة مذهبهم بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف ؛ وذلك لأنه إذا قال : (استوى الماء والخشبةَ) ، لا يحسن تكرير الفعل فيقال: (استوى الماء واستوت الخشبة) ؛ لأن (الخشبة) لم تكن معوجة ، فتستوي ، فلما لم يحسن تكرير الفعل ، كما يحسن في : (جاء زيد وعمرو) ، فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف ، كما في الظرف ، نحو : (زيد خلفك)، وما أشبه ذلك [٥]. وهذا المذهب رده البصريون بالآتي:

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (١/٤٤٠) ، والهمع (٢/٢٤٠).

(٢) ينظر : اللباب للعكبري (١/٢٨٠ ، ٢٨١) .

(٣) ينظر : الإنصاف (١/ ٢٠١).

(٤) ينظر رأي أكثر الكوفيين في : الإنصاف (١ / ٢٠٠)، واللباب (١/٢٨٠)، والفصول المفيدة (١٩٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٥٠)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٥١٨).

(٥) ينظر : الإنصاف (١/ ٢٠١) ، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٤٤٠) .

أولا: أنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول، لجاز نصب الأول أيضا لأنه مخالف للثاني؛ لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني، فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول. ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول نحو: (قَامَ زَيْدٌ لا عَمْرو) وأن قولهم: إنه منصوب على الخلاف مردود أيضا بأن الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز: (مَا قَامَ زَيْدٌ بل عمرا) بنصب (عمرو). فلما لم يجز نحو هذا ، بطل ما ذهبوا إليه[١] .

ثانيا : وأما قولهم إنه منصوب على الخلاف؛ لأنه لا يحسن تكرار الفعل ، **فمردود** عليه بأن هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة ، وأن الفعل هو العامل بتقويتها، لا بنفس المخالفة ، ولو جاز أن يقال مثل ذلك لجاز أن يقال : إن (زيدًا) في قولك : (ضربت زيدًا) منصوب لكونه مفعولًا، لا بالفعل وذلك محال ؛ لأن كونه مفعولًا يوجب أن يكون (ضربت) هو العامل فيه النصب فكذلك هاهنا [٢] .

ثالثا : كما أن قولهم إن الفعل السابق عليه من نحو (استوى) و (جاء) لازم، فلا عمل له في المفعول معه ، مردود بأن الفعل تقوى بالواو فتعدى إليه وخرج عن كونه لازما [٣].

وذهب الفراء [٤] إلى القول بأن ناصب المفعول معه فعل مضمر بعد (الواو) واحتج على ذلك بقوله: قولك: (استوى الماء والخشبة) والتقدير (ولابس الخشبة)، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو.

يقول الفراء: « وقوله: ﴿ **فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ**﴾ [٥] والإِجْمَاعُ: الإِعْدَادُ والعَزِيمَةُ عَلَى الأمرِ. ونُصِبَتْ (الشُّرَكَاءُ) بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ كَأَنَّكَ قُلْتَ: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُم وادْعُوا شُرَكَاءَكُم)» [٦].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٤٤٠)، المساعد (١/٥٤٠)، الهمع (١/٢٢٠).
(٢) ينظر: أسرار العربية صـ (١٠٨، ١٠٩)
(٣) ينظر: الإنصاف (١/٢٠٢).
(٤) ينظر: معاني الفراء (١/ ٤٧٣).
(٥) من الآية: ٧١ من سورة يونس.
(٦) معاني الفراء (١/ ٤٧٣).

واستُدل على هذا المذهب بما يلي:

ــ أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو [١] . وأن الفعل لازم ، والواو غير معدية ، بل فيها معنى العطف باق ؛ بدليل عدم جواز تقديمها مع مصاحبها على الفعل ، فلا يقال : وزيدًا قمت ، فيقدر بعد العطف فعل يقتضيه الكلام [٢] .

وحكم على هذا المذهب بالبطلان؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عَمِلَ مع وجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه، وأن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو، وأنه يفتقر في عمله إليها، فينبغي أن يعمل مع وجودها، فكيف يجعل ما هو سبب في وجود العمل سببًا في عدمه؟ وهل ذلك إلا تعليق على العلة ضد المقتضى؟ ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى ؛ لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير ، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير ، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير[٣] .

كما اعترض عليه بقولهم إذا قلت : (مَا صَنَعْتَ ولابَسْتَ أَبَاكَ) ، فإما أن يقصد تشريك (صنعت) و (لابست) في الاستفهام ، وإما أن لا يقصده ، فإن قصده لم يصح ؛ لأن شرط صحة عطف الفعل على الفعل بعد اسم الاستفهام جواز الاستغناء بالثاني عن الأول ، والأمر بخلاف ذلك في التقدير المذكور ؛ إذ لا معنى لقول القائل : (ما لابست أباك) ، وإن لم يقصد التشريك لم يصح أيضًا ؛ إذ لا يعطف جملة خبرية على جملة استفهامية مع استقلال كل واحدة منهما ، فألاَّ يجوز ذلك مع الاستقلال كما في المثال المذكور أحق وأولى) [٤] .

---

(١) ينظر : الإنصاف (١/ ٢٠٠) .

(٢) ينظر : الفصول المفيدة صـ (١٩٥) .

(٣) ينظر : الإنصاف (١/ ٢٠٠، ٢٠١) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٤٩ ، ٢٥٠) .

كما اعترض عليه بأن قالوا :فيما ذكره إحالة للباب ؛ إذ يصير منصوبًا على أنه مفعول به ، لا مفعول معه(١) .

أما جعله الواو حائلة في عمل الفعل إلى المفعول معه؛ فهو مردود بوجهين:

أحدُهما: أنَّ بها ارتبط الفعل بالاسم، فأثَّر فيه في المعنى، فلا يمنع من تأثيره فيه لفظًا.

والثاني : أنَّها في العطف لا تمنع كقولك : (ضربت زيدًا وعمرًا) ، فالناصب لـــ (عمرو) الفعل المذكور ، لا الواو ، ولا فعلٌ محذوف (٢) .

ويرى البحث: أن مذهب البصريين، ومَنْ وافقهم_ القائل: إن ناصب المفعول معه هو ما سبقه من فعل أو ما في معناه وهو ما صححه الأريحاوي_ **هو الأولى بالقبول؛** وذلك لقوة دليلهم، وعدم الاعتراض عليه، وتفنيد أدلة المذاهب الأخرى، ولأن الواو قوت الفعل على عمل النصب، فنصب المفعول معه مثل الهمزة التي يتعدى بها الفعل اللازم فينصب المفعول به، ولأن نصب الأسماء إنما يكون بالفعل أصالة، ولا تنصبها الحروف إلا بالحمل عليه.

الرأي السابع: ناصب المستثنى بـــ(إِلَّا)

يقول الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي عند شرحه:

وَبَعْـــدَهَا (إِلَّـــا) لِلِاسْـــتِثْنَاءِ ∴ نَحْوُ: أَتَـــوْا إِلَّـــا اَلْمُحِـــبَّ النَّـــائِي

"... ومثال (إِلَّا) (جَاءَ اَلْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) ، فالعامل في (زيد) النصب هو (إِلَّـــا) على الصحيح" (٣).

من خلال النص السابق يتضح الآتي:

أن الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي صحح الرأي القائل بأن عامل النصب في المستثنى بـــ (إلا) هو (إلا).

---

(١) ينظر : الهمع (٢/٢٤٠) .

(٢) ينظر : اللباب للعكبري (١/٢٨٠) .

(٣) شرح الدرة الدرية صـــ (١٨٨، ١٩٠)

الدراسة:

المستثنى هو المخرج تحقيقًا أو تقديرا من مذكور أو متروك بـــ (إِلَّا) أو مـــا في معناها بشرط الفائدة(١).

والمستثنى بـــ (إِلَّا) يجب نصبه إذا وقع بعد كلام تام موجب، سواء كان هذا الكلام متصلا أو منقطعا؛ نحو: (قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)، و(ضَرَبْتُ القَوْمَ إِلَّـــا زَيْـــدًا)، و(مَرَرْتُ بالقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا)، و(قَامَ القَوْمُ إِلَّا حِمَارًا)، و(ضَرَبْتُ القَوْمَ إِلَّا حِمَـــارًا)، و(مَرَرْتُ بالقَوْمِ إِلَّا حِمَارًا)، فكل من (زيد)، وحمار) في هذه الأمثلة منصوب على الاستثناء(٢)، ولكن ما عامل النصب فيهما؟، وهذا ما اختلف فيه النحويون، وجـــاء خلافهم على النحو الآتي:

ذهب جمهور البصريين(٣)، ومنهم الخليل ، وسيبويه (٤)إلى أن العامـــل فـــي المستثنى النصب هو الفعل أو ما في معناه بواسطة (إلا).

يَقُولُ سيبويه: «هَذَا بَابٌ لا يَكُونُ فِيهِ المُسْتَثْنَى إلا نصبًا؛ لأَنَّهُ مُخْـــرِجٌ ممـــا أَدْخَلْتَ فِيهِ غَيْرُه، فَعَمِلَ فيهِ ما قَبْلُهُ كَمَا عَمِلَ (العِشْرُونَ) في الدِّرْهَمِ حِينَ قُلْتَ: (لَهُ عِشْرُونَ دِرْهَمًا). وهَذَا قَوْلُ الخَلِيلِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (أَتَانِي القَوْمُ إِلَّا أَبَاكَ). و (مَرَرْتُ بِالقَوْمِ إِلَّا أَبَاكَ) و (القَوْمُ فِيهَا إِلَّا أَبَاكَ). فانتصبَ (الأَبُ) إِذْ لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا فِيمَا دَخَـــلَ فِيهِ مَا قَبْلُهُ، ولَمْ يَكُنْ صِفَةً وَكَانَ العَامِلُ فِيهِ مَا قَبْلُهُ مِنَ الكَلَامِ. كَمَا أَنَّ (الدِّرْهَمَ) ليسَ بصفةٍ للعشرينَ ولا محمولٌ على مَا حُمِلَتْ عَلَيْهِ وَعَمِلَ فِيهَا » (٥).

---

(١) هذا تعريف ابن مالك كما في شرح التسهيل (٢/٢٦٤). وعرفه الرضي في شرحه الكافيـــة (٢/٧٦) بقوله: "هو المذكور بعد (إلا) وأخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا".

(٢) ينظر: اللمع (٦٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤٦)،وشـــرح ابـــن عقيـــل (٢/٢١٠، ٢١١).

(٣) ينظر: الكتاب (٢/ ٣٣٠، ٣٣١)، الأصول (١/ ٢٨١)، وعلل النحو (١/ ٣٩٦)، والإنصاف (١/ ٢١٢)، وأسرار العربية (١٥٦)، واللباب للعكبري (١/ ٣٠٣).

(٤) ينظر: الكتاب (٢/ ٣٣٠، ٣٣١)

(٥) الكتاب (٢/ ٣٣٠، ٣٣١)

وقد وافق الخليلَ وسيبويه كثيرٌ من النحويين منهم: السيرافي ، و الفارسي، وابن الوراق ، وعبد القاهر الجرجاني ، وابن خروف ، وابن يعيش ، وأحد اختياري ابن الحاجب [١].

وحجتهم: ١_ أَن (إِلَّا) لَو كَانَت عاملة مَا جَازَ أَن يَقعَ مَا بعْدهَا مُخْتَلفا، فَلَمَّا وجدنَا مَا بعْدهَا مُخْتَلفًا، مَنْصُوبًا ومخفوضًا وَمَرْفُوعًا، وَمَعْنَاهَا قَائِم، علمنَا أَنَّهَا لَيست بعاملة، وَيدل على ذَلِك أَيْضا أَنَّا لَو وَضعنَا فِي موضعهَا (غير) لانتصب (غير) ، كَقَوْلِك: (جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ)، فَلَمَّا انتصبَ (غَيْر زَيْدٍ) وناب عَن (إِلَّا) ، علمنَا أَن الناصب هُوَ الْفِعْل الْمُتَقَدّم، إِذْ كَانَ الشَّيْء لَا يعْمل فِي نَفسه، فصح أَن الْمَنْصُوب فِي الِاسْتِثْنَاء إِنَّمَا عمل فِيهِ فعل مُتَقَدم لَا (إِلَّا) [٢].

٢_أن الفعل يصل إلى الظرف بواسطة حرف الجر. فقالوا: فكما أنَّ الفعل يصل إلى الظرف بحرف الجر فكذلك ما بعد إلا بمنزلته، فلا يصل الفعل إليه إلاّ بواسطتها[٣].

و هذا المذهب مردود؛ لأنَّه قَدْ تُنْصَبُ هَذِه الأَسْمَاءُ وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمَهَا فِعْلٌ نَحْو قَوْلُكَ: (القَوْمُ إِخْوَتُك إِلَّا زَيْدًا) »[٤].

وذهب المبرد [٥]، والزجاج [٦]،إلى أن العامل هو فعل محذوف تقديره (أستثني) و(إلا) دليل عليه أو بدل منه. **يقول المبرد:** «. ..لَمْ يَكُنْ في المُسْتَثْنَى إِلَّا النَّصْبُ نحو:(جَاءَنِي إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدًا) ... وَنُصِبَ هَذَا عَلَى مَعْنَى الفِعْلِ ، و(إِلَّا)

(١) ينظر: شرح الكتاب (٣/ ٥٢)،والمقتصد (٦٩٩/٢)، وعلل النحو (١/ ٣٩٦)، وشرح الجمل (٢/ ٩٥٨) ، وشرح المفصل (٢/ ٤٦) ،والإيضاح في شرح المفصل (٣٦٢/١).

(٢) ينظر: علل النحو لابن الوراق(١/ ٣٩٦).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (٢٥٣/٢).

(٤) شرح الجمل لابن عصفور (٢٥٣/٢).

(٥) ينظر: الكامل(٢/ ٦٨)، والمقتضب (٣٩٠/٤).

(٦) ينظر: معاني القرآن (٢/ ٧٢).

دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ ، فالمعنى :(لَا أَعْنِي مِنْهُم زَيْدًا أَوْ أَسْتَثْنِي مما ذَكَرْتُ زَيْدًا)، ولِسِيبَوَيْهِ فِيهِ تَمْثِيلٌ والذي ذَكَرْتُهُ أَبْيَن »[١].

وقد احتج لهذا المذهب بأن قالوا: إن قولك: (قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) بمنزلة قولك: (قَامَ القَومُ أَسْتَثْنِي زَيْدًا) [٢].

ورد هذا الرأي بأَنَّ معاني الحروف لا تعمل[٣].

ونسب إلى الكسائي القولُ بِأَنَّ العَامِلَ فيه ــ إذا انتصب ــ (أَنَّ) مقدرة محذوفة الخبر بعد (إِلَّا)[٤].

وهذا الرأي فاسد من ثلاثة أوجه: الأول: الإضمار: وهو على خلاف الأصل.

الثاني: أنَّ (أنَّ) مضمرة وهي عامل ضعيف. **الثالث:** حذف الحرف، وهو على خلاف الأصل. [٥].

ونسب إلى الكسائي أيضا القول بأن المستثنى منصوب بالمخالفة؛ لأنَّ ما بعد (إلا) مخالف لما قبلها[٦].

وهذا القول مردود، لأنَّ الخِلَافَ لَوْ كَانَ يُوجِبُ النَّصْبَ؛ لَأَوْجَبَهُ في قَوْلِكَ: (قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو)؛ لأنَّ مَا بَعْدَ (لا) مُخَالِفٌ لما قَبْلَهَا، ولَوَجَبَ النَّصْبُ فِي مِثْلِ: (مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو)؛ لأنَّ مَا بَعْدَ (لكن)، مُخَالِفٌ لِمَا قَبْلَهَا، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ »[٧].

---

(١) الكامل(٢/ ٦٨).

(٢) ينظر: الإنصاف (١/ ٢١٢)، والتذييل (٨/ ١٨٩)، والمقاصد الشافية (٣/ ٣٤٩).

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (٢/ ٣٢٢)، الإنصاف (٢١٣/١، ٢١٤)، وتوجيه اللمع (٢١٥)، والتذييل (٨/ ١٨٩).

(٤) ينظر: توجيه اللمع (٢١٥)، وشرح التسهيل لابن مالك(٢٧٩/٢)، والارتشاف (١٥٠٦/٣)، (١٥٠٦/٣)، والتصريح (٥٤١/١).

(٥) ينظر: توجيه اللمع (٢١٥، ٢١٦).

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢٥٣/٢)، والارتشاف (١٥٠٦/٣)، والجني الداني (٥١٧)، والتصريح (١/ ٥٤١).

(٧) شرح الجمل لابن عصفور (٢٥٣/٢).

وذهب الفراء [١] ونسب إلى بعض الكوفيين[٢] القول بأنَّ (إلَّا) مركبة من (إنَّ) و(لا)، ثم خففت نون (إنَّ) وأدغمت في (لا) وجعلت كالكلمة الواحدة وإذا نصبت ما بعدها غلَّبت حكم (إنَّ) والخبر محذوف، وإذا رفعتَ غلّبتَ حكم (لا) فعطفت[٣].

يقول الفراء: « ونَرَى أَنَّ قَولَ العَرَبِ (إِلَّا) إِنَّمَا جَمَعُوا بَيْنَ (إِنْ) التي تَكُونُ جَحْدًا وَضَمُّوا إليهَا (لَا)، فصارا جَميعًا حَرْفًا واحدًا وخَرَجَا مِنْ حَدِّ الجَحْدِ إِذْ جمعتا فَصَارَا حَرْفًا واحدًا»[٤].

واحتج لمذهب الفراء، بقولهم: إنما قلنا إنه منصوب بـ (إلا)؛ لأن الأصل فيها (إنَّ) و(لا)؛ فـ (زيد): اسم (إنَّ)، و(لا): كَفَتْ من الخبر؛ لأن التأويل: (إنَّ زَيْدًا لَمْ يَقُمْ)، ثم خففت (إنَّ) وأدغمت في (لا) وركبت معها فصارتا حرفًا واحدًا، كما ركبت (لو) مع (لا) وجعلا حرفًا واحدًا؛ فلما ركبوا (إنَّ) مع (لا) أعملوها عملين: عمل (إنَّ) فنصبوا بها في الإيجاب، وعمل (لا) فجعلوها عطفًا في النفي، وصارت بمنزلة (حتى)، فإنها لما شَابَهَتْ حرفين إلى والواو أجروها في العمل مجراهما، فخفضوا بها بتأويل إلى، وجعلوها كالواو في العطف؛ لأنَّ الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد الواو، ألا ترى أنك تقول: (ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ) أي: (حَتَّى انْتَهَيْت إلى زَيْدٍ)، و (ضَرَبْتُ القومَ حَتَّى زيدٍ)، أي: (حَتَّى انْتَهَيْت إِلَى زَيْدٍ)، و (ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتَّى زيدًا)، أي: (حَتَّى ضَرَبْتُ زَيْدًا)، فكذلك ههنا: (إلا) لما رُكِّبَتْ مِنْ حَرْفَيْنِ أُجْرِيَتْ فِي العَمَلِ مُجْرَاهُمَا[٥].

ورُدَّ هذا المذهب بأن الإفراد أصل التركيب، وبأنَّ الأمر لو كان كذلك لوجب أن لا يجوز مثل: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ)؛ لأنَّ هذا الموضع لا تصلح فيه لا ولا إنَّ.

---

(١) ينظر: معاني القرآن (٣٧٧/٢).
(٢) ينظر: الأصول (١/ ٣٠٠)، والإنصاف (١/ ٢١٢، ٢١٣)، و التبيين صـ (٤٠٠).
(٣) ينظر: توجيه اللمع (٢١٥)، وشرح التسهيل (٢٧٩/٢)، والتصريح (٥٤١/١).
(٤) معاني القرآن (٣٧٧/٢).
(٥) ينظر: الإنصاف (١/ ٢١٢، ٢١٣).

وأيضاً فإنَّ الخبر الذي ادعى حذفه لم يظهر في موضع، وبالجلمة فهذا المذهب دعوى لا دليل عليها(١).

وذهب ابن مالك (٢) وتبعه ولده (٣) إلى أن العامل في المستثنى النصب هو (إلا) وحدها ونسبه إلى سيبويه، والمبرد والجرجاني وأكد على ذلك. وصحح هذا المذهب الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي

يقول ابن مالك : « فللمستثنى بـ (إلّا) النَّصْب مُطْلَقًا، بِهَا لا بِمَا قَبْلَهَا معدّى بِهَا، ولا بِهِ مُسْتَقِلًا، ولا بـ (أَسْتَثْنِي مُضْمَرًا)، ولا بـ (أنَّ) مُقَدَّرَةً بَعْدَهَا، ولا بـ (إنْ) مُخَفَّفَةً مُرَكَّبًا مِنْهَا ومِنْ (لا) خِلَافًا لزَاعِمِي ذَلِكَ، وفاقا لسيبويه والمبرد»(٤)،ثم قال مؤكدا أن النصب بـ (إلا) وحدها: « ثُمَّ قُلْتُ: بِهَا لَا بِمَا قَبْلَهَا؛ مُشِيرًا إلى الخِلَافِ في نَاصِبِ المُسْتَثْنَى بـ (إلّا)، واخترتُ نَصْبَهُ بِهَا نَفْسَهَا، وزَعَمْتُ أَنِّي في ذلك مُوَافِقٌ لسيبويه وللمبرد وللجرجاني » (٥).

وذهب ابن الحاجب في قول آخر له(٦): إن العامل فيه هو المستثنى منه بواسطة الحرف (إلا)وقد تفرد به ؛ إذ لم يقل أحد من المتقدمين بذلك .

يَقُولُ ابنُ الحاجب: « وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَمَنْصُوبٌ بالفِعْلِ بِوَاسِطَةِ (إِلَّا) إِنْ كَانَ ثم فِعلٍ ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَالعَامِلُ المُسْتَثْنَى مِنْهُ بِوَاسِطَةِ الحَرْفِ هَذَا هُوَ الوَجْهُ فِي مِثْلِ قَوْلِكِ: (الزَّيْدُونَ إِلَّا أَخَاكَ أَصْحَابكَ)، والتَّحْقِيقُ أَنَّ العَامِلَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ...؛ لحُصُولِ المَعْنَى النَّاصِب »(٧).

---

(١) ينظر: توجيه اللمع (٢١٥)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٥٤)

(٢) ينظر: شرح التسهيل (٢/٢٦٤، ٢٧١).

(٣) شرح الألفية لابن الناظم (٢١٣)

(٤) شرح التسهيل (٢/٢٦٤).

(٥) شرح التسهيل (٢/٢٧١).

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٢/ ٥٤٠)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٦٣).

(٧) شرح المقدمة الكافية (٢/ ٥٤٠).

ويَقُولُ أَيْضًا: « ...ثَمَّ مَسَائِل لَيْسَ فِيهَا فِعْلٌ مثل : (القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِخْوَتُكَ) ، فَإِنْ كَانَ العَامِلُ هُوَ الفِعْلُ بَقِيَتْ هَذِهِ المَسَائِلُ بِغَيْرِ عَامِلٍ ، فَالوَجْهُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ العَامِلَ هُوَ الذي اقتضَى المَخْرَج مِنْهُ وَهُو مَا ذُكِرَ ، وَمِنْهُم مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الاِسْمَ المُتَعَدِّدَ والمفرَدَ الذي يَتَنَاوَلُ المُسْتَثْنَى هُوَ الذي يَقْتَضِي صِحة الإِخْرَاج مِنْهُ، فَهُوَ في المَعْنَى العَامِل بِوَاسِطَةِ (إلا) ، وهَذَا يَشْمَلُ المَوَاضِعَ كُلَّهَا وُجِدَ الفِعْلُ أو لَمْ يُوجَدْ فالتَّمَسُّكُ بِهِ أَوْلَى»[1].

ويرى البحث أن الرأي الأولى بالقبول هو رأي سيبويه والجمهور القائل _ إن الناصب له ما قبله بواسطة (إلا)_؛ وذلك لقوة أدلتهم، وقوة الرد على مخالفيهم؛ قياسا على القول بأن العامل في المفعول معه هو الفعل أو ما أشبهه بواسطة الواو، فكذلك (إلا).

الرأي الثامن: العامل في المنادى

يقول الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي عند شرحه:

آمُقْلَتِي كُفِّي كَفَانِي دَمْعُ ∴ وَهَذِهِ أَتَتْ مَكَانَ أَدْعُو

" ... وقوله: (وَهَذِهِ أَتَتْ مَكَانَ أَدْعُو) إشارة إلى أن العامل في المنادى هو هذه الحروف نيابة عن (أدعو) وهو الأظهر"[2].

من خلال النص السابق يتضح الآتي:

أنَّ الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي صحح المذهب القائل: إن العامل في المنادى هو حروف النداء نيابة عن الفعل (أدعو).

الدراسة:

النداء لغة: وهو في اللّغة: الدّعاء والطّلب، تقول: ناديت زيدا، كما تقول: دعوت زيدا[3]، وفى الاصطلاح: عبارة عن تصويتك لمن تريد إقباله عليك

(١) الإيضاح في شرح المفصل(٢/٣٦٣).
(٢) شرح الدرة الدرية صـ (١٩٥).
(٣) ينظر: البديع لابن الأثير (١/ ٣٨٨).

لتخاطبه، وقيل: استدعاء مطلوب من مخاطب أو في تقدير مخاطب باسمه مع (يا) وأخواتها لفظا أو تقديرًا [١] . والمنادى منصوب لفظًا أو تقديرًا وقد اختلف النحويون في ناصبه على النحو الآتي:

ذهب سيبويه[٢] إلى أنه منصوب بفعل مقدر، تقديره: أنادي أو أدعو أو ما أشبههما. وهو مذهب الجمهور[٣]

يقول سيبويه: " اعْلَمْ أَنَّ النِّدَاءَ، كُلُّ اسمٍ مُضَاف فِيهِ فَهُوَ نَصْبٌ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ المَتْرُوكِ إِظْهَارُه. والمُفْرَدُ رفعٌ وهُو في مَوْضِعِ اسمٍ منصوب"[٤]

وقد وافق سيبويه فيما ذهب إليه كثير من النحويين منهم: المبرد، وابن السراج، والسيرافي، والصيمري وابن جني، والزمخشري ،وابن خروف ، وابن مالك، وابن عصفور[٥] .

وقد احتج هؤلاء لصحة مذهبهم بأن العرب نصبت المنادى المضاف والموصول والنكرة ونعوتها وأجازت في نعت المفرد إذا كان مفردًا النصب، فعلم بنصب نعته أن الاسم مقدر له ما ينصبه "[٦] . وقول العرب: (يا إياك)، فوقوع ضمير النصب موقع المنادى دليل على أنه منصوب[٧].

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطى لابن القواس (١٠٣٣/٢)، وشرح الكافية للرضي (١/ ٣٤٤، ٣٤٥).

(٢) ينظر: الكتاب (١٨٢/٣).

(٣) ينظر: الارتشاف: (٤/ ٢١٧٩) والمساعد: (٢/ ٤٨٠) .

(٤) ينظر: الكتاب (١٨٢/٣).

(٥) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٠٢)، الأصول (١/ ٣٣٣)، التبصرة والتذكرة(١/ ٣٤٠)، واللمع (١٩٢)، المفصل (٣٥)، شرح الجمل (٢/ ٦٨٣)، شرح التسهيل (٣/ ٣٨٢)، المساعد(٢/ ٤٨٠).

(٦) ينظر: النكت (٥٤٠/١) ، وشرح المقدمة الجزولية (١/ ٢٨٢).

(٧) ينظر: البديع (١/ ٣٨٩)، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣١٦)، الهمع (٣٣/٢).

وذهب قوم إلى أنه منصوب بحرف النداء؛ ثم اختلفوا في تفسير ذلك، فمنهم من قال: إنه منصوب بالحرف نفسه [١]

وقيل : إنه منصوب بها؛ لأنها نابت عن (أدعو وأنادي)، وهو مذهب أبي علي الفارسي و أبي البركات الأنباري، وابن بابشاذ [٢] وصححه الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي[٣]

وقيل : إنه منصوب بها؛ لأنها أسماء أفعال، ونسب إلى الكوفيين[٤] ، وقيل : إنه منصوب بها؛ لأنها أفعال[٥]

واحتج لهذا المذهب بـ ١_ أنهم أمالوها كما يمال الفعل وليس باب الحروف أن تمال.

٢_أنه حصلت الفائدة بها، وبالاسم كقولك: يا زيد. وتعلق حرف الجر بها في قولك: (يَا لَزَيْد)، ولا يجوز أن تتعلق بالمحذوف[٦]

وهذا المذهب مردود بأنّ أدوات النداء حروف، والأصل في الحرف عدم العمل، إلا إذا أشبه الفعل، وشبه أدوات النداء بالفعل ضعيف؛ لقلة حروفها، ولا سيما الهمزة[٧].

و أن الجملة هي التي تتركب من كلمتين، مسندة إحداهما إلى الأخرى، وأداة النداء حرف، ولم يوضع الحرف؛ ليكون مسندًا، أو مسندًا إليه[٨].

---

(١) بنظر: شرح المقدمة الجزولية (١/ ٢٨٢)، الارتشاف (٤/ ٢١٧٩).

(٢) ينظر: المسائل الحلبيات صـ (١٤٤)، أسرار العربية (١٧٣) شرح المقدمة المحسبة (٢٧٥/١).

(٣) ينظر: شرح الدرة الدرية صـ (١٩٥).

(٤) ينظر: الجنى الداني صـ (٣٥٥).

(٥) ينظر: الهمع (٢/ ٣٢).

(٦) ينظر: المتبع في شرح اللمع (٤٨٠/٢).

(٧) ينظر: اللباب لأبي البقاء العكبري (١/ ٣٢٩).

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل(١/ ٢٥٠).

و أن القول بأنها أسماء أفعال لا يستقيم لأمرين[١]:

١_ أنّ أسماء الأفعال تحتاج إلى مرفوع، وليس لها مرفوع في باب النداء.

٢_ أنّ أسماء الأفعال لا تكون أقلّ من حرفين، وأدوات النداء فيها الهمزة، وهي على حرف واحد، وإذا لم تكن الهمزة اسم فعل، فكذلك أخواتها؛ إذ لا فرق بينها.

و الاعتراض على تقدير الفعل بأن النداء يدل على الإنشاء، والفعل يدل على الخبر، وهما مختلفان، بأن الفعل المقدر يدل على الإنشاء لا على الخبر، كما في نحو: (أقسم بالله لأفعلن) [٢]

وذهب السهيلي إلى أن ناصب المنادى هو القصد حيث قال: ""والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره" [٣].

ويرى البحث أن الرأي الأولى بالقبول هو أن المنادى منصوب بفعل مضمر، وهو مذهب سيبويه والجمهور؛ لأنّ جعلَ العاملِ حرفًا يمنعه أنّ الحرف عمل عملين مختلفين، وكيف يعمل العامل عملين مختلفين؟ وأن اسم الفعل يحتاج إلى مرفوع، ولا مرفوع له مع أدوات النداء[٤] وأن القول بأن الناصب فعل مضمر هو أكثر الأقوال انضباطا؛ من جهة ضعف الاعتراض عليه.

الرأي التاسع: موقع اسم الفعل الإعرابي

يقول الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي عند شرحه:

وَنَوْعُهَا التَّاسِعُ أَسْمَا فِعْلِ ∴ عِدَّتُهَا تِسْعٌ أَتَتْ فِي النَّقْلِ

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل(١/ ٢٥٠).

(٢) ينظر: اللباب لأبي البقاء العكبري (١/ ٣٢٩).

(٣) ينظر: نتائج الفكر صـ (٦١).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل(١/ ٢٥٠).

"فائدتان: ... الثانية: اختُلِفَ هَل لاسمِ الْفِعْلِ مَحلٌ أَوْ لَا؟ فَقَالَ بَعْضُهُم لَا مَحلَ لَهُ؛ لأنَّ مَعْنَاهُ فِعْلٌ، والفعلُ وَحْدَهُ لَا مَحلَ لَهُ، وَقَالَ بَعْضُهُم: لَهُ محلٌ وهُو المُرَجَّحُ"(١) .

من خلال النص السابق يتضح الآتي:

أن الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي نقل خلافا بين النحويين حول موقع اسم الفعل من الإعراب و رجح القول القائل بأن له محل من الإعراب ولم يحدد أهو في محل نصب أو رفع؟؛ كما سيتضح في دراسة المسألة.

الدراسة:

في المسألة السابقة اختلف النحويون فيما بينهم حول موقع اسم الفعل الإعرابي وجاء خلافهم على النحو الآتي:

نسب إلى الجمهور(٢) وإلى الأخفش (٣) القول بأن اسم الفعل لا موقع له من الإعراب.

وذهب الفارسي، وأبو البقاء العكبري وابن مالك ، وابن الناظم ، وابن أبي الربيع في قولٍ له(٤)، والرضي ، وابن القواس(٥) إلى أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب

(١) شرح الدرة الدرية صـ (٢٢٩).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (١٣٨٣/٣)، وتوضيح المقاصد (١١٥٩/٣)، والتصريح (٢٨١/٢).

(٣) ينظر: الارتشاف (٢٣١١/٥) ، وشرح الأشموني (٣/ ٩١) ، والتصريح (٢٨١/٢)

(٤) ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية (٣٤٧).

(٥) ينظر: الإغفال (٢/ ٤٧٧، ٤٧٨)، والتبيان (٢/ ٩٥٤)، والتسهيل (٢١٠)، وشرح الألفية (٤٣٥)، وشرح الكافية (١/ ٣٦٣).

و استدل هؤلاء لصحة ١- أنه لَيْسَ للاسمِ الذي يُسَمَّى بِهِ الفِعْلُ مَوْضِعٌ مِن الإِعْرَابِ كَمَا لَمْ يَكُنْ للفِعْلِ الذي جُعِلَ هَذَا اسْمًا لَهُ مَوْضِعٌ؛ لِوُقُوعِهِ أَولًا في غَيْرِ مَوْضِعِ المُفْرَدِ (١).

٢- لا موضع لها من الإعراب ؛ لأن الإعراب في الأسماء إنما يوجد دلالة على معانٍ في مدلولاتها، وهي الفاعلية والمفعولية ، والإضافة، وهذه المعاني لا يمكن أن توجد

في الفعل، فلا يوجد الإعراب في الألفاظ النائبة لو أجروا(٢).

ونسب إلى المازني (٣)، وأبي على الدِّينَوَري القول بأن موضعها نصب بأفعالها النائبة عنها؛ لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب كما نسب إلى سيبويه(٤)، وهذا الرأي قوي من وجهة نظر ابن أبي الربيع (٥).

وقد استدل هؤلاء لصحة مذهبهم بأن قالوا: إن أسماء الأفعال أسماءٌ ولها موضع من الإعراب، وهي منصوبة؛ وذلك أنها أسماءٌ، والأسماء إذا وقعت في الكلام المفيد فلابد أن تكون مرفوعةً، أو منصوبةً، أو مخفوضةً، في اللفظ أو في التقدير، أو في الموضع، فلابد لهذه_ إذ هي أسماء مبنية_ أن يكون لها موضعٌ من الإعراب، فنظروا بماذا تُلحق من الأسماء فرأوا أقرب الأسماء إليها المصادر النائبة، فأجروا (رويدًا) مجرى (ضَرْبًا زَيْدًا)؛ لأن كل واحد منها ناب مناب فعل، وهذه النائبة منصوبة فجعلوا موضع هذه الأسماء النصب(٦).

---

(١) الإغفال (٢/ ٤٧٧، ٤٧٨).

(٢) ينظر: البسيط (١/ ١٦٤).

(٣) ينظر: الارتشاف (٥/ ٢٣١١) ، وشرح الأشموني (٣/٩١)، والتصريح (٢/ ٢٨١).

(٤) ينظر: البسيط (١/ ١٦٤)، والتصريح (٢/٢٨١).

(٥) البسيط (١/ ١٦٤).

(٦) ينظر: البسيط (١/ ١٦٤).

و هذا القول مردود بأنَّ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُم مِنْ أَنَّ أَسْمَاءَ الأفعالِ مَنْصُوبَةُ المَحَلِّ عَلَى المَصْدَرِيَّةِ، لَيْسَ بشيءٍ؛ إذْ لَوْ كَانَتْ كَذِلَكَ لَكَانَت الأَفْعَالُ قَبْلَهَا مُقَدَّرَةً، فَلَمْ تَكُنْ قَائِمةً مَقَامَ الفِعْلِ، فَلمْ تَكُنْ مَبْنِيةً، ولا نَقُولُ في (أَمَامَكَ) بِمَعْنَى (تَقَدَّم)، إنَّه منصوبٌ بفعلٍ مُقَدَّرٍ، بل النصبُ فيهِ صَارَ كفتح فاء (جَعْفَر)، وكذا لا تقول في: (عَلَيْكَ)، و(إِلَيْكَ)- اسمي فعل- إنَّهُمَا حَرْفَا جَر مع مجرورهِمَا متعلقانِ بمقدر، بل المضاف والمضاف إليه، في الأول صَارا ككلمةٍ، وكَذَا الجارُ والمجرورُ في الثَّاني، فصارَ المضافُ والمضافُ إليه، والجارُ والمجرورُ في نحو: (أَمَامَكَ، وعَلَيْكَ)- اسمي فعل- كـ (عبد الله)، و(تأبطَّ شرًّا)، عَلَمَيْنِ، فهي منقولةٌ عن أُصُولِهَا إلى معنى الفعلِ نقل الأعلام [١].

وذهب الزجاج [٢]، ونسب إلى بعض النحويين القول بأنها في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعه عن الخبر، كما أغنى في: (أَقَائِمُ الْزَيْدَانِ) [٣]

يقول الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى:﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [٤]: [٤]: « وموضعها الرفْع وتأويلها: البعد لما توعدونَ»[٥]

ويقول الفارسي ردا على الزجاج ومبينا الذي حمله على ذلك القول: « وَأَظُنُّ الذي حَمَلَ أَبَا إسحاق _ يعني الزجاج_ عَلَى أنْ قَالَ: (هَيْهَات) مَعْنَاه البُعْد ومَوْضِعُه رفعٌ، كَمَا أَنَّكَ لو قُلْتَ: (البُعْدُ لزَيْدٍ) كان البُعْدُ رَفْعًا؛ أَنَّهُ لما لَمْ يرَ في قوله: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [٦]فاعلا ظاهرا مرتفعا حمله على أن يقول موضعه موضعه رفعٌ كـ (البُعْد). والقولُ في هذا إنَّ في (هيهات) ضميرًا مرتفعًا، وذلك

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٣/ ٨٧).
(٢) ينظر: معاني القرآن (٤/ ١٢).
(٣) ينظر : الارتشاف (٢٢٨٩/٥) ، والتصريح (٢٨١/٢) .
(٤) آية : ٣٦ من سورة المؤمنون.
(٥) معاني القرآن (٤/ ١٢).
(٦) آية : ٣٦ من سورة المؤمنون.

الضميرُ عائدٌ إلى قوله: ﴿أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ الذي هو بمعنى الإخراج، كأنهم لَمَّا قالوا مستبعدين للوعد بالبعث ومنكرين له: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾[١]، فكان قوله :﴿أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ بمعنى الإخراج، صار في (هيهات) ضميرٌ له، والمعنى: (هيهات إخراجكم للوعد) »[٢].

ويقول الرضي ردا على هذا الرأي، وهو أن اسم الفعل له موضع من الإعراب في محل رفع مبتدأ: « ثُمَّ اعلمْ أنَّ بَعْضَهُم يَدَّعِي أَنَّ أسماءَ الأفعالِ مَرْفُوعَةُ المَحَلِ، عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدَأة لا خَبَرَ لها، كَمَا في: (أَقَائِمٌ الزَيْدَانِ)، ولَيْسَ بشيءٍ؛ لأنَّ مَعْنَى (قَائِم)، مَعْنَى الاسمِ، وإنْ شَابَهَ الفِعْلَ، أي: (ذُو قِيَامٍ)، فَيَصحُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدأ، بخلافِ اسمِ الفِعْلِ، فَإِنَّهُ لا مَعْنَى للاسميةِ فيهِ، ولا اعتبار باللفظِ، فاسمُ الفعلِ ككافِ (ذَلِكَ)، كانَ لهَا محلٌ من الإعرابِ؛ لكونها اسمًا، فَلَمَّا انتقلتْ إلى مَعْنَى الحرفيةِ، لَمْ يَبْقَ لها ذلك؛ لأنَّ الحرفَ لا إعرابَ له، فَكَذَا اسمُ الفِعْلِ، كَانَ لَهُ في الأصلِ مَحَلٌ من الإِعْرَابِ، فَلَمَّا انتقلَ إلى مَعْنَى الفِعْلِيَّةِ، والفعلُ لا مَحَلَ له من الإعرابِ في الأصلِ، لمْ يبقَ لهُ مَحَلٌ من الإعرابِ»[٣].

ويرى البحث أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب_ وهو رأي الأخفش ومن معه؛ وذلك لقوة أدلتهم، وعدم الاعتراض عليها مقارنة بالآراء الأخرى.

---

(١) آية : ٣٥ من سورة المؤمنون.

(٢) الإغفال (٤٨٠، ٤٨١).

(٣) ينظر: شرح الكافية (٣/ ٨٧).

المبحث الآخر: وفيه رأيان:

الرأي الأول: عامل الرفع في الفعل المضارع

يقول الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي عند شرحه:

والْمَعْنَوِيَـــانِ هُمَـــا التَّجَـــرُّدُ ∴ مِنْ نَحْوِ "لَنْ" وَنَحْوِ"لَمْ" كَـــ (تَسْعَدُ)

" يعني أنَّ العَامِلَيْنِ المَعْنَوِيَيْنِ اللذيْنِ لَا صُورَةَ لَهُمَا في اللفظِ ولا في التَّقْدِيرِ: أَحَدُهُمَا: العَامِلُ في الْفِعْلِ المُضَارِعِ ... والذي عليه العملُ أَنَّ العَامِلَ في المُضَارِعِ المَرْفُوعِ هُوَ نَفْسُ تَجَرُّدِهِ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ[١].

من خلال النص السابق يتضح الآتي:

أن الشيخ الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي ذكر أن رافع الفعل المضارع تجرده؛ أي: خلوه من الناصب والجازم وأن هذا الرأي هو الذي عليه العمل.

الدراسة:

الفعل المضارع هو: ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت)، لوقوعه مشتركًا[٢]، ويعرب إذا لم يتصل بآخره نونا التوكيد، أو نون النسوة، ويكون منصوبًا ومجزومًا ومرفوعًا، فينصب إذا سبق بأداة نصب، ويجزم إذا سبق بجازم ويرفع إذا لم يسبق بناصب ولا جازم[٣]، وهو مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم كما أخبر الكوفيون وهو اختيار الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي ، وعند البصريين لوقوعه موقع الاسم وبذلك اختلف النحويون في رافع الفعل المضارع وجاء خلافهم على النحو الآتي:

ذهب البصريون[٤]إلى أنَّ عامل الرفع في الفعل المضارع، وقوعه موقع الاسم.

---

(١) شرح الدرة الدرية صـ (٢٦٩).

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤/ ١٥)، والكناش (٢/ ٦).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم (١٤)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٨)، (٤/ ٣).

(٤) ينظر: الكتاب (٣/ ٩، ١٠)، الإنصاف (٢/ ٤٤٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٥) وتمهيد القواعد (٨/ ٤١١٨)، والتصريح (٢/ ٣٥٦)، والهمع (١/ ٥٩١).

يقول سيبويه: « هَذَا بَابُ وَجْهِ دُخُولِ الرَّفْعِ في هَذِهِ الأَفْعَالِ المُضَارِعَةِ للأَسْمَاءِ: وَاعْلَمْ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ في مَوْضِعِ اِسْمٍ مُبْتَدَأ، أَوْ مَوْضِعِ اِسْمٍ بُنِىَ عَلَى مُبْتَدَأ، أَوْ في مَوْضِعِ اسمٍ مَرْفُوعٍ غَيْرِ مُبْتَدَأ، وَلَا مَبْنِيٍ عَلَى مُبْتَدَأ أَوْ في مَوْضِعِ اسْمٍ مَجْرُورٍ أَوْ مَنْصُوبٍ، فَإِنَّهَا مُرْتَفِعَةٌ، وكَيْنُونَتُهَا في هَذْهِ المَوَاضِعِ أَلْزَمَتْهَا الرَّفعَ، وهِي سَبَبُ دَخُولِ الرَّفْعِ فِيهَا»(١).

هذا وقد وافق سيبويه كثير من النحويين منهم: المبرد ، والفارسي، وابن جنى، وعبد القاهر الجرجاني ،والزمخشري ، وابن يعيش، والرضى(٢).

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بالآتي:

أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي؛ فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه(٣)، ألا ترى أنه يجوز أن تقول: (يَضْرِبُ زَيْدٌ) فترفع الفعل إذ يجوز أن تقول: (أَخُوكَ زَيْدٌ)؛ لأنه موضع ابتداءِ كلام، وليس من شرطِ من أراد كلامًا أن يكون أوّلُ ما ينطق به فعلًا أو اسمًا، بل يجوز أن يأتي فيه بأيّهما شاء(٤)، ولذلك لا يرتفع بعد النواصب والجوازم، لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها. ألا ترى أنك لا تقول في مثل: (لَنْ يَقومَ زيدٌ)، و(لم يَقُمْ زيدٌ): (لم قائمٌ)ولا (لن قائمٌ) ويسوغ ذلك دونها، نحو: (يَقُومُ زَيْدٌ)؛ لأَنَّكَ تَقُولُ: (قَائِمٌ زَيْدٌ)، فيحلّ الاسم محلّه، وكذلك أيضاً: (زَيْدٌ يَقُومُ)؛ لأنّك تقول: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، فيحلّ الاسم محله(٥).

وهذا القول مردود بأنَّ الفعل المضارع قد يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم، وذلك إذا وقع صلة نحو: (الذي يَقُومُ) أو بعد السين، وسوف، وهلَّا

---

(١) الكتاب (٣/ ٩، ١٠) .

(٢) ينظر: المقتضب (٢/ ٥) ، الإيضاح صـ (٧٥، ٧٦)، اللمع (١٢٤)، المقتصد (١/ ١١٩، ١٢٠)، المفصل (٣٢٣) شرح المفصل (٢١٩/٤) شرح الكافية (٤/ ٢٧) .

(٣) ينظر: الإنصاف (٢/ ٤٤٩).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢١٩).

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ١٣٠)

نحو: (سَيَقُومُ)، و(سَوْفَ يَقُومُ) و(هَلَّا يَقُومُ)، أو يقع خبر (كَادَ) نحو: (كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ) أو يقع في أول الكلام نحو (يَقُومُ الزَيْدَانِ)، ولَا يُقَالُ (قَائِمٌ الزَيْدَانِ) على الأصح[١].

وأجيب بأنَّ الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس؛ لم يغيراه، إذا أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر[٢].

وذهب الكوفيون إلى أن الرافع للفعل المضارع هو تعريه من الناصب والجازم [٣].

وهو قول الفراء حيث قال في معانيه عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنا مِيثاقَ بَنِي إِسْرائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾[٤] : رفعت (تَعْبُدُونَ)؛ لأن دخول (أن) يصلح فيها، فلما حذف الناصب رُفِعت، كما قال اللَّه: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾[٥]...[٦].

وقد وافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه كثيرٌ من النحويين منهم: ابن مالك ، وابن الناظم ، والرضي وابن هشام، والشيخ خالد الأزهري [٧] . وهو اختيار الشيخ عبد عبد الرحمن الأريحاوي[٨]

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم، فالنواصب نحو: (أنْ، ولن، وإذن، وكي)، ومَا أشبه ذلك، والجوازم نحو: (لَمْ، ولما،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٥) وشرح الكافية للرضى (٤/ ٢٧).

(٢) ينظر: التصريح (٢/ ٣٥٧).

(٣)ينظر: العلل في النحو للزجاجي صـ (٧٠)، والإنصاف (٢/ ٤٤٨)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ١٣١) وشرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٦).

(٤) من الآية: ٨٣ من سورة البقرة.

(٥) من الآية: ٦٤ من سورة الزمر.

(٦) معاني القرآن للفراء (١/ ٥٣).

(٧) ينظر: شرح التسهيل (٤/ ٦) ، شرح الألفية (٤٣٧). شرح الكافية (٤/ ٢٦). شرح القطر (٥٧)، التصريح (٢/ ٣٥٦).

(٨) شرح الدرة الدرية صـ (٢٦٩).

ولام الأمر، ولا في النهي، وإن في الشرط)، وما أشبه ذلك، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب، نحو: (أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ)، و(لَنْ يَقُومَ)، و(إِذَنْ أُكْرِمَكَ)، و(كَيْ تَفْعَلَ ذَلِكَ)، وما أشبه ذلك، وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم، نحو: (لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ)، و(لما يَذْهَبْ عَمْرو)، و(لِيَنْطَلِقْ بَكْرٌ)، و(لا يَفْعَلْ بِشْرٌ)، و(إِنْ تَفْعَلْ أَفْعَلْ) وما أشبه ذلك، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعًا، فعلمنا أنَّ بدخولها دخل النصب أو الجزم، وبسقوطها عنه دخله الرفع(١).

وذهب الأعلم (٢) **إلى** أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو الإهمال، أي أن أن الفعل المضارع ارتفع عنده بالإهمال من العوامل لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه فبقي مهملا والمهمل إذا ضم إلى غيره ارتفع نحو: (واحد) (اثنان) (٣).

يقول الأعلم: «إِنْ قَالَ قَائِلٌ: بِمَ تَرْتَفِعُ هَذِهِ الأَفْعَالِ المُضَارِعَةُ؟ قِيلَ لَهُ: وُقُوعُهَا مَوْقِعَ الأَسْمَاءِ وإِنْ اخْتَلَفَ إِعْرَابُ الأَسْمَاءِ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ وَجَبَ ذَلِكَ؟ قِيلَ لَه: مِنْ قِبَلِ أَنَّ وُقُوعَهَا مَوْقِعَ الأَسْمَاءِ لَيْسَ بِعَامِلٍ لَفْظِيّ، إِذْ كَانَتْ عَوَامِلُ الأَسْمَاءِ لا تَعْمَلُ في الأَفْعَالِ، فَأَشْبَهَ الابتداءَ الذي لَيْسَ بِعَامِلٍ لَفْظِيّ»(٤).

فالعامل عنده معنوي وهذا المذهب قريب من مذهب الكوفيين.

يقول السيوطي مؤكدا أن الأعلم أثبت الرفع بالإهمال: «...والثَّانِي الرَّفْعُ بالإهمالِ أَثْبَتَهُ الأعلمُ وجَعَلَ منه قوله تعالى ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾، فَارتَفَعَ (إِبْرَاهِيمُ) عِنْدَهُ بِالإِهْمَالِ مِنَ العَوَامِلِ؛ لأَنَّه لَمْ يَتَقَدَمَهُ عَامِلٌ يُؤَثِّرُ في لَفْظِهِ فَبَقِي مُهْمَلًا والمُهْمَلُ إِذَا ضُمَّ إلى غَيْرِهِ اِرْتَفَعَ نحو: (وَاحِدٌ) (اثنان)» (٥).

---

(١) ينظر: الإنصاف (٢/ ٤٤٨).

(٢) ينظر: النكت (١/ ١٧١، ١٧٢).

(٣) ينظر: الهمع (١/ ٥٩٢).

(٤)النكت (١/ ١٧١، ١٧٢).

(٥) الهمع (١/ ٥٩٢).

وهو مردود كما أخبر السيوطي أيضا بقوله: «وَسَائِرُ النَّاسِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ وخَرَّجُوا الآيةَ عَلَى غَيْرِه، فَمِنْهُم مَنْ خَرَّجَهَا عَلَى أَنَّه مَفْعُولٌ صَرِيحٌ لـ (يُقَالُ)، فَيَكُونُ مِنْ حِكَايَةِ لَفْظِ المُفْرَدِ وَكَأَنَّهُ قَالَ: يُطْلَقُ عَلَيْهِ هَذَا اللَّفْظُ. وَمِنْهُم مَنْ قَالَ إِنَّهُ مُنَادَى حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ النِّدَاءِ، أَيْ: (يَا إِبْرَاهِيمُ). وَمِنْهُم مَنْ قَالَ هُوَ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، أي: (يُقَالُ لَهُ أَنْتَ إِبْرَاهِيمُ) فَعَلَى هَذينِ يَكُونُ مِنْ حِكَايَةِ الجُمَلِ»[1].

وذهب الكسائي: إلى أن عامل الرفع في الفعل المضارع هي حروف المضارعة نفسها، وهي الزوائد الأربع[2].

وقد وافق أبو بكر بن الأنباري الكسائي فقال:«...رفع بالحرف الذي في أوله»[3].

وحجة الكسائي في ذلك: أنَّ الفعلَ قبلها كان مبنيًّا، وبها صار مرفوعًا، فأُضيف العمل إليها ضرورة، إذ لا حادثَ سواها[4].

وهذا القول فاسد من وجوه:

أحدها: أنه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم؛ لأنَّ عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل. **والوجه الثاني:** أنه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب، ولا ينجزم بدخول الجوازم؛ لوجود الزائد أبدًا في أوله، فلما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دلَّ على فساد ما ذهب إليه. **والوجه الثالث:** إن هذه الزوائد بعض الفعل، لا تنفصل

---

(١) الهمع (١/ ٥٩٢).

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٤٧)، واللباب (٢/ ٢٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٢٠)، وشرح الكافية للرضي (٤/ ٢٨)، وتوضيح المقاصد (٣/ ١٢٢٨)، والتصريح (٢/ ٣٥٦)، والهمع (١/ ٥٩١).

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري صـ (١٣٠).

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس (١/ ٣١٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٢٢٠)، وشرح الكافية للرضي (٤/ ٢٨).

منه في لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو قلنا: "إنها هي العاملة" لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال، ويخرج على هذا (أن) المصدرية فإنها تعمل في الفعل المستقبل وهي معه في تقدير المصدر؛ لأنها قائمة بنفسها ومنفصله عن الفعل، وكل واحد منهما ينفصل عن صاحبه، فبان الفرق بينهما(١).

ونسب إلى ثعلب (٢) وذهب الزجاج (٣) إلى أن الفعل المضارع ارتفع بمضارعة الاسم.

يقول الزَّجَاجُ مُؤَكِّدًا أَنَّ الفِعْلَ المُضَارِعَ ارْتَفَعَ بمضارعةِ الاسم: «﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾(٤) ... وَأَمَّا رَفْعُ (يُؤْتُونَ) فَعَلَى (فَلَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا إذن)وَمَنْ نَصَبَ فَقَالَ: (فَإِذًا لا يُؤْتُوا النَّاسَ) جَازَ لَهُ ذلك في غَيْر القِرَاءَةِ فَأَمَّا المُصْحَفُ فَلَا يُخَالف»(٥).

ثُمَّ أَخَذَ يبين علة النصب عند كل من الخليل وسيبويه فقال: «قَالَ سِيبَوَيهِ:(إِذًا) في عَوَامِلِ الأَفْعَالِ بِمَنْزِلَةِ (أَظُنُّ) في عَوَامِلِ الأَسْمَاءِ... حَكَى بَعْضُ أَصْحَابِ الخَلِيلِ عَنِ الخَلِيلِ أَنَّ (أَنْ) هِيَ العَامِلَةُ في بَابِ (إِذَنْ). فَأَمَّا سِيبَوَيهِ، فالذي يَذْهَبُ إِليهِ وَنَحْكِيهِ عَنْهُ أَنَّ (إِذَنْ) نَفْسَهَا النَّاصِبَةُ، وذلكَ أَنَّ (إِذَنْ) لِمَا يستقبلُ لا غَيْرُ في حَالِ النَّسَبِ، فجعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ (أَنْ) في العَمَلِ كَمَا جُعِلَتْ (لكنَّ) نظيرة (إِنَّ) فِي العَمَلِ في الأسماء. وكلا القولين حَسَنٌ جَمِيلٌ إِلَّا أَنَّ العَامِلَ – عندي – النصْبَ في سائرِ الأفعالِ (أَنْ)، وَذَلِكَ أَجْوَدُ، إِمَّا أَنْ تَقَعَ ظَاهِرَةً أَوْ مُضْمَرَةً؛ لأَنَّ رَفْعَ المُسْتَقْبَلِ بالْمُضَارَعَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَصْبُه في مُضَارعه مَا ينصبُ في بابِ الأَسْمَاءِ»(٦).

---

(١) ينظر: الإنصاف (٢/ ٤٥٠)، واللباب للعكبري (٢/ ٢٦، ٢٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٢٠).

(٢) ينظر: شرح السيرافي (٣/ ١٩١)، وشرح القطر لابن هشام (٥٧)، والتصريح (٢/ ٣٥٦).

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج (٢/ ٦٣) ٠

(٤) من الآية : (٥٣) من سورة النساء.

(٥) معاني القرآن للزجاج (٢/ ٦٢) ٠

(٦) السابق نفسه.

وَهُو مَرْدُودٌ؛ لأنَّ مضارعته للاسم تقتضي مطلق الإعراب، لا خصوص الرفع(١).

ويرى البحث أن الرأي الأولى بالقبول هو رأي الكوفيين ومن وافقهم _وهو أن الفعل المضارع مرفوع لتجرده من العوامل الناصبة والجازمة-؛ لسلامته من الاعتراضات الواردة على غيره.

الرأي الآخر: العامل في المبتدأ والخبر

يقول الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي عند شرحه:

وَالابْتِدَا فِي المُبْتَدَا دُونَ الْخَبَرْ .:. مِثَالُهُ: نَظْمِي تَمَامٌ أَفْتَخِرْ

" ... وَفِي المبتدأ الابتداءُ، وهو الاهتمامُ بالشيء ، وجعلُه أوَّلًا لثانٍ... وَمَثَّل بِقَوْلِه: (نَظْمِي تَمَامٌ) فـ (نَظْمِي) مبتدأ... والعامل فيه الرفع هو الابتداء، و(تَمَامٌ) خبر (نَظْمِي) مرفوعٌ بالمبتدأ (٢)

من خلال النص السابق يتضح الآتي:

اختار الرأي القائل: إنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالابتداءِ، وهو التجرُّدُ عن العوامِلِ اللفظيَّةِ، والخبرُ مرفوعٌ بالمبتدأ.

الدراسة:

المبتدأ: كُلُّ اسمٍ ابتدأت به، وعرّيته من العوامِل اللّفظيّة لتسند إليه خبرًا يكون به جملةً تحصُل به الفائدة، وهو وخبره – إذا لم يكن ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا – مرفوعان، كـ (الصُّلْحُ خَيْرٌ) فالمبتدأ مُعْتمد السّؤال، والخبر – من ذي: (خَيْرٌ) – معتمد الفائدة(٣)، **وهما** مرفوعَانِ باتفاق، وإنما الخلاف في رافعهما وجاء هذا الخلاف على النحو الآتي:

(١) ينظر: الضياء اللامع في إعراب الفعل المضارع أ.د/ أحمد الزين العزازي صـ (١٨).
(٢) شرح الدرة الدرية صـ (٢٦٩).
(٣) ينظر: شرح ألفيّة ابن معطٍ لابن القواس (٨١٨/٢)

ذهب كثير من النحويين البصريين[١] إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى، لكنهم اختلفوا في معناه: فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية[٢] **وإليه ذهب الصيمري** [٣].

وذهب أكثرهم إلى أن ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه بمعنى الاهتمام بالاسم، والاهتمام به أن تجعله أولا: مقتضيا. ثانيا: يكون الثاني حديثا عن الأول المجرد من العوامل اللفظية. فإذا قلت: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، فـ (زَيْدٌ) أولٌ لثاني وذلكَ الثاني هُو خبر عن الأول وهو (زَيْدٌ)المجرد مِن العَوَامِلِ اللفظيةِ. فَعَلَى هَذَا فقس كل مبتدأ[٤]. **وهو ما عليه الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي**

وإلى هذا المذهب _وهو أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى _ ذَهَبَ كَثِيرٌ من النحويين منهم: الفارسي ، والجرجاني ، والزمخشري ، والجزولي ، والشلوبين، وابنُ الحاجبِ وابن عصفور والشيخ خالد الأزهري [٥].

وقد استدل هؤلاء لصحة مذهبهم بأمور منها: أنَّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرات حسية، كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإِنَّمَا هي علامات للعمل ودلالات، لا أَنَّهَا تعمل شيئا في الحقيقة. وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فإن الأمارات والدلالات تكون بحدوث الشيء كما تكون بعدمه، ويدل على هذا أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما

---

(١) ينظر: الإنصاف (١/ ٣٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٢٣)، والتذيل(٣/ ٢٦٤).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٢٣)، والمرتجل صـ (١١٤)،اللباب (١/١٢٦).

(٣) التبصرة والتذكرة (١/٩٩، ١٠٠)

(٤) ينظر: الايضاح للفارسي صـ (٧٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٢٣)، وائتلاف النصرة صـ (٣١).

(٥) ينظر: الإيضاح (٧٣)، المقتصد (١/ ٢١٥)، المفصل (٤٣)، المقدمة الجزولية صـ (٩٣)، التوطئة (٢١٦) الكافية صـ (١٥)، شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣٥٦)،التصريح (١/ ١٩٦).

من الآخر فصبغت أحدهما، وتركت الآخر؛ لكان في ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر، وإذا قد ثبت أن عدم العلامة يكون علامة وجب أن تكون التعرية من العوامل تجرى مجرى العوامل في أنها تستحق عملا، كما أن العوامل إذا ذكرت استحقت عملا(١).

وأن هذه الصفة (الابتداء) مختصة بالاسم والمختص من الأسماء عامل فكذلك المعاني(٢).

و أن الابتداء يطلب المبتدأ والخبر على السواء فكان عاملا فيهما (٣).

وقد رد أبو البركات الأنباري هذه الأدلة (٤).

كما ردها ابن مالك بأربعة أوجه:

أحدها: أن الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفعين دون اتباع فالمعنى إذا جعل عاملا كان أضعف العوامل وكان أحق بألا يعمل رفعين دون اتباع(٥).

وأجيب بأنه عَلَى هَذَا يَكُونُ قَدْ عَمِلَ العَامِلِ المَعْنَوِي رَفْعَيْنِ بالإتْبَاعِ كَمَا عَمِلَ العَامِلُ اللفظي رَفْعَيْنِ بالإتباعِ» (٦).

والثاني: أن المعنى الذي ينسب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، كالتَّمَني والتشبيه أقوى من الابتداء؛ لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه والأقوى لا يعمل إلا بشيء واحد وهو الحال، فالابتداء الذي هو أضعف أحق بألا يعمل إلا بشيء واحد (٧).

---

(١) ينظر: العلل في النحو لابن الوراق صـ (١٣٥، ١٣٦). والتبصرة والتذكرة (١/١٠٠)، والإنصاف (١/ ٣٩).
(٢) ينظر: اللباب للعكبري (١/١٢٦).
(٣) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٣/١٧).
(٤) ينظر: الإنصاف (١/ ٣٨، ٣٩).
(٥) ينظر: شرح التسهيل (١/٢٧٠).
(٦) التذييل والتكميل (١/٢٥٩).
(٧) ينظر: شرح التسهيل (١/٢٧٠).

و أجيب؛ لَا نُسَلِّم أَنَّ التَمَنِّي والتَشْبِيهَ لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، بَلْ قَدْ عَمِلَ فِي الاسمِ والخَبَرِ، وَفى الحالِ، فَهَذِه ثَلَاثَةٌ والابْتِدَاءُ قَدْ عَمِلَ فِي اثنينِ: المُبْتَدَأُ والخَبرُ، فَقَدْ انْحَطَّ عَن العَامِلِ اللفظي دَرَجَةً» (١).

الثالث: أنَّ الابتداءَ معنًى قائمٌ بالمبتدأ؛ لأَنَّ المُبْتَدأَ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، والمُشْتَقُ يَتَضَمَنُ مَعْنَى مَا اشْتُقَ مِنْهُ وَتَقْدِيمُ الخَبَرِ عَلَى المُبْتَدأ مَا لَمْ يَعْرِضْ مَانِع جائز بإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملا في الخبر؛ لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع. فما ظنك بالأضعف؟ (٢).

وأجيب عنه «لا يَلْزَمُ مَا ذكر لأَنَّا لا نُسلِّم أَنَّ الابْتِدَاءَ مَعْنًى قَائِمٌ بالمُبْتَدأ فَقَط؛ بَلْ هُو مَعْنًى قَائِمٌ بِهِمَا مَعًا وإِنَّ الابْتِدَاءَ وَقَعَ بِهِمَا مَعًا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَمْ يَتَقَدَّمْ مَعْمُولُ العَامِلِ المَعْنَوِيّ الأَضْعَف كَمَا ذَكَر، وإِنَّمَا تَقَدَّمَ أَحَدُ مَعْمُولِي الابْتِدَاءِ عَلَى الآخِر، إِذْ لَيْسَ مَعْنَى الابْتِدَاءِ قَائِمًا بِالمُبْتَدأ وَحْدَهُ دُونَ الخَبَرِ» (٣).

الرابع: أنَّ رفعَ الخبرِ عَمَلٌ وُجِدَ بعد معنى الابتداء، ولفظُ المبتدأ. فكانَ بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط، والاسم الذي تضمنه، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط، بل للاسم الذي تضمنه كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ(٤).

وأجيب عنه بأن هَذَا يُبْنَى عَلَى أَنَّ الابْتِدَاءَ هُوَ مَعْنًى حَلَّ بالمُبْتَدأ فَقَط وَقَدْ مَنَعَنَا ذَلِكَ»(٥).

---

(١) التذييل والتكميل (١/٢٦٠).

(٢) ينظر: شرح التسهيل (١/٢٧٠).

(٣) التذييل والتكميل (١/٢٦٠).

(٤) ينظر: شرح التسهيل (١/٢٧٠، ٢٧١).

(٥) التذييل والتكميل (١/٢٦٠).

وذهب سيبويه [١] ونسب إلى جمهور البصريين،[٢] أنَّ الابتداءَ عَامِلٌ فى المبتدأ، والمبتدأُ عَمِلَ فى الخَبَرِ.

يقول سيبويه: «وَمِمَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الابْتِدَاءِ قَوْلُكَ: (كَانَ عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقًا)، و(لَيْتَ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ)؛ لأَنَّ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى مَا بَعْدَهُ كَاحتِيَاجِ المُبْتَدَأ إِلى مَا بَعْدَهُ[٣]

ويقول أيضا: «فَأَمَّا الذِي يُبْنَى عليهِ شَيْءٌ هُوَ هُوَ، فَإِنَّ المَبْنِيَّ عَلَيْهِ يَرْتَفِعُ بِهِ كمَا ارْتَفَعَ هُوَ بالابْتِدَاءِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ)، ارْتَفَعَ (عَبْدُ اللهِ)؛ لأَنَّهُ ذُكِرَ لِيُبْنَى عَلَيْهِ (المُنْطَلِق) وَارتَفَعَ (المُنْطَلِق)؛ لأَنَّ المَبْنِى عَلَى المُبْتَدَأ بِمَنْزِلَتِه»[٤].

وإلى هذا ذهب ابن جنى [٥] ، ونسب أيضا إلى الفارسى [٦].وهو ما عليه الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي

وقد تطور رأي ابن جنى فى ذلك فقد ذكر فى الخصائص[٧]، أن رافع الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعا.

وقد احتج هؤلاء لما ذهبوا إليه من أن المبتدا رفع بالابتداء والخبر رفع بالمبتدأ، وصح رفعه به وإن كان جامدًا لأن أصل العمل الطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به عليه طلبا لازما ، كما أن فعل الشرط لما كان طلبا للجواب عمل فيه عند طائفة[٨]، و المبتدأ لقربه من الخبر لا يؤثر فيه غيره،

---

(١) ينظر: الكتاب (١٢٣/٢).

(٢) ينظر: الإنصاف (١/ ٣٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٢٣)، وتعليق الفرائد للدماميني (١٧/٣) ، والتذييل والتكميل (٢٥٧/٣) ، والمساعد (٢٠٦/١).

(٣) الكتاب (١/ ٢٣).

(٤) الكتاب (١٢٧/٢).

(٥) ينظر: اللمع صـ (١٠٩، ١١٠).

(٦) ينظر: شرح ألفية ابن معطى لابن القواس (٨١٧/٢)، توجيه اللمع صـ (١٠٦).

(٧) ينظر: الخصائص (٣٨٥/٢).

(٨) ينظر: المقاصد الشافية (١/ ٦١٤)، والتصريح (٤/ ٥٣).

ولعدم اقتضاء الابتداء له؛ لأنَّ الابتداءَ ليس وصفًا للخَبَرِ[١]، و أن الابتداء عامل معنوى ، والعامل المعنوى ضيف فلا يعمل فى شيئين كالعامل اللفظى[٢].

والعامل في المبتدأ عند سيبويه معنوى، وهو الابتداء وفى الخبر لفظى، وهو المبتدأ.

وإليه ذهب الناظم بقوله [٣]

وَرَفَعُوا مُبْتَدًا بِالْابْتِدَا ∴ كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

وَضُعِّفَ مَذْهَبُ سيبويه بأن المبتدأ اسم كما أن الخبر اسم، وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقْتَضِي صَاحِبَهُ[٤].

كما حُكِم ببطلانه بأمرين: الأول: أنَّ المُبْتَدَأَ قَدْ يَرْفَعُ الفَاعِل مثل: (القَائِمُ أَبُوهُ ضَاحِكٌ)، فَلَوْ كَانَ رَافِعًا للخَبَرِ؛ لأَدَى ذَلِكَ إِلَى إِعْمَالِ عَامِلٍ وَاحِدٍ في مَعْمُولَيْنِ مَعًا مِن غَيْرِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا تَابِعًا للآخِرِ وَذَلِكَ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي المتصرف ، فَكَيْفَ بِهِ فِي غَيْرِه[٥].

الثاني: أنَّ المبتدأَ قَدْ يَكُونُ اسمًا جَامِدًا نحو (زَيْدٌ) والعَامِلُ إِذَا كَانَ غيرَ متصرفٍ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُ مَعْمُولِه عَلَيْهِ، والمُبْتَدَأُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الخَبَرِ عَلَيْهِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ عَامِلٍ فِيهِ [٦].

و أجاب عن هذه الأمور أبو حيان [٧].

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس (٢/ ٨١٧).

(٢) ينظر: الإنصاف (٤٠/١).

(٣) ينظر: الألفية صـ (١٧).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٢٤/١).

(٥) ينظر: شرح الجمل (٣٥٧/١).

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣٥٧/١).

(٧) ينظر: التذييل (٢٥٨/٣، ٢٥٩).

وذهب المبرد [١] إلى القول بأن الابتداء عمل في المبتدأ، والابتداء والمبتدأ عملا في الخبر فالابتداء رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ[٢].

يقول المبرد: «فَأَمَّا رَفْعُ المُبْتَدَأ، فَبِالابْتِدَاءِ. وَمَعْنَى الِابْتِدَاءُ: التَّنْبِيهُ والتَّعْرِيَةُ عَن العَوَامِلِ غيره، وهُوَ أَوَلُ الكَلَامِ، وإِنَّمَا يَدْخُلُ الجَارُ والنَّاصِبُ والرَّافِعُ سِوَى الابتداءِ عَلَى المُبْتَدَأ، والابْتِدَاءُ والمُبْتَدَأُ يَرْفَعَانِ الخَبَر»[٣].

وقال في موضع سابق: «وأَمَّا حيَثُ كَانَ خبرًا، فإنه وقع مرفوعًا بالمبتدأ، كَمَا كَانَ المُبْتَدَأُ رَفْعًا بِالابْتِدَاءِ»[٤].

وقد وافق المبردَ فِيمَا ذَهَبَ إليه كثيرٌ من النحويين منهم: ابن السراج ، وابن جني ، وابن بابشاذ ، وأبو البركات الأنباري ، وابن يعيش [٥].

وقد احتج هؤلاء لصحة مذهبهم بأن قالوا: إن الابتداء عامل ضعيف فقوى بالمبتدأ كما قوى حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا في الجزاء عند طائفة[٦].

وهذا القول قوبل بعدة ردود منها:

١_ أنه يلزم عليه امتناع تقديم الخبر؛ لأن المعمول لا يتقدم عل عامله إلا حيث يكون العامل متصرفا. ولا يرد بأنه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد؛ لأن العمل عند صاحب هذا القول منسوب لمجموع الأمرين، لا لكل منها[٧].

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ١٢)، (١٢٦/٤).

(٢) ينظر: التبيين صـ (٢٣٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٧١/١) ، والتذييل (٢٦١/٣).

(٣) المقتضب (١٢٦/٤).

(٤) المقتضب (٤/ ١٢).

(٥) ينظر: الأصول (٥٨/٢)، الخصائص (٣٨٥/٢)، شرح المقدمة المحسبة (٢٩٦، ٢٩٧)، الإنصاف (١/ ٤٠)، شرح المفصل ابن يعيش (١/ ٢٢٤).

(٦) ينظر: التبيين (٣٢١)، والتصريح (١/ ١٩٦).

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣٥٧)، وتعليق الفرائد (١٨/٣).

٢_ **أنه قول** يقتضى كون العامل معنى متقويا بلفظ، والمعروف كون العامل لفظا متقويا بلفظ كتقوى الفعل بواو المصاحبة، أو كون العامل لفظا متقويا بمعنى كتقوي المضاف بمعنى اللام ،أو معنى (مِنْ) فالقول بأن الابتداء عامل مقوي بالمبتدأ لا نظير له فوجب رده[١] ، وأن تنظيرهم ذلك بحرف الشرط وفعله؛ حيث يعمل في الجواب بواسطة فعل الشرط مردود ؛ لأن حرف الشرط وفعله لفظان فإذا قوى أحدهما بالآخر لم يكن بدعا. وأما الابتداء فمعنى والمبتدأ لفظ، فلو قوى اللفظ بالمعنى لكان قريبا بخلاف ما يحاولونه من العكس، فإنه بعيد ولا نظير له[٢].

وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان أي أن كل واحد منهما يرفع الآخر مطلقا سواء أكان في الخبر ذكر للمبتدأ أم لا يكون له ذكر[٣].

وذهب بعض الكوفيين للتفصيل بين أن يكون له ذكر فيكون المبتدأ مرفوعا بذلك الذكر، أو لا يكون، فيكون مرفوعا بالخبر ونسبه ابن القواس لبعض الكوفيين[٤].

وقد استدل الكوفيون لما ذهبوا اليه بأمور منها ١_ أنهم وجدوا أن المبتدأ لا بد له من خبر وأن الخبر لابد له من مبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقتضي صاحبه عمل كل منهما في صاحبه عمل صاحبه فيه، لأن العمل بحسب الاقتضاء، ولأن كل واحد منهما صار بصاحبه عمدة.

٢_ **أنهم قالوا:** لا يمتنع أن يكون الشيء عاملا ومعمولا في حال واحدة، وقد جاء لذلك نظائر منها: قوله تعالى: ﴿أَيًّامَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[٥]، فنصب

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٢٧١/١)، والتذييل (٢٦١/٣).
(٢) ينظر: شرح التسهيل (٢٧/١)، والتذييل (٢٦١/٣).
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (١٨٥/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (١٨٢/١)، وشرح ألفيه ألفيه ابن معطى لابن القواس (٨١٧/٢)، وائتلاف النصرة صـ (٣١).
(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معطى (٨١٧/٢).
(٥) من الآية:(١١٠) من سورة الإسراء

(أيا) بـــ (تدعوا) وجزم (تدعوا) بـــ(أي) فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا في حال واحدة. وقوله تعالى :﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [١] فـــ (أينما) منصـــوب بـــ(تكونوا) لأنه الخبر و(تكونوا) مجزوم بـــ(أينما). **ورد هذا بـــأن الفعـــل** بعـــد (أياما) و (أينما) ليس مجزوما بهما وإنما هو مجزوم بـــ(إن) و (أياما) و (أينمـــا) نابا عن (إن) لفظا وإن لم يعملا شيئا، وبناء عليه فأينما في قوله تعالى (أينما تكونوا يدرككم الموت) منصوبا بـــ (تكونوا) مجزوم بـــ (إن) النائبة عنها (أينما) لفظا. ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [٢] ومثل ذلك كثير في كلامهم فكذلك هاهنا[٣].

٣_ قالوا: لا يلزم على ما ذكرنا بالفعل والفاعل فإن كـــل واحـــد منهمـــا لا يستغنى عن الآخر ومع هذا فالفعل لا يرتفع بالاسم. لأنا نقول: الفعل غيـــر قابـــل لعمل الاسم فيه بخلاف المبتدأ والخبر [٤].

وهو مردود بأنه يؤدى إلى محال؛ وذلك أن العامل حقـــه أن يتقـــدم علـــى المعمول وإذا قيل: إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال؛ لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولا وآخر في حال واحدة، وما يؤدى إلـــى المحال محال [٥].

كما أنه يجوز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو: (كَانَ زَيْدٌ أَخَـــاكَ)، و(إِنَّ زَيْدًا أَخُوكَ)، و(ظَنَنْتُ زَيْدًا أَخَاكَ)، فلو كان كل واحد منهما عاملا في الآخر لمـــا جاز أن يدخل عليه عامل غيره لأن عاملا لا يدخل على عامل [٦].

---

(١) من الآية (٧٨) من سورة: النساء.

(٢) من الآية (١١٥) من سورة البقرة.

(٣) ينظر: الإنصاف (٣٨/١)، وشرح المفصل (٢٢٢/١)، والتبيين صـــ (٢٢٧)، وشرح ألفيـــة ابن معطى (٨١٧/٢).

(٤) ينظر: التبيين صـــ (٢٢٨).

(٥) ينظر: الإنصاف (٤٠/١)، شرح المفصل (٢٢٣/١).

(٦) ينظر: الإنصاف (٤٠/١، ٤١).

وقد اختار مذهب الكوفيين أبو حيان [١]، والسيوطي [٢]الذي ذكر أنه اختيـــار ابن جنى أيضا، علما بأن ابن جنى من القائلين بمذهب البصريين كما سبق بيانه.

و يرى البحث أن المختار من هذه المذاهب السابقة هو ما ذهب إليه الكوفيون من أن كلا من المبتدأ والخبر ترافعا فكل واحد منهما رافع للآخر وذلك ؛ لأن كلا منهما يقتضى صاحبَه وما كان مقتضيا لشيء وليس بمستقل عنه ينبغي أن يكـــون عاملا فيه[٣].

(١) ينظر: التذييل (٣/٢٢٦).

(٢) ينظر: الهمع (١/٩٥).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٣/٢٧٠).

الخاتمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدي محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فمن خلال معايشتي لهذا البحث الذي يحمل عنوان: (عبد الرحمن الأريحاوي الشهير بالعاري (ت ١١٢٨هـ) وآراؤه النحوية في كتابه شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية) عرضا ومناقشة.

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

أولًا: أن شرح الشيخ عبد الرحمن العاري على نظم العوامل النحوية شرحا مهما ميسرا؛ حيث استوعب إشاراته وعباراته، وألفاظه.

ثانيًا: أنه معين لدارسي اللغة العربية؛ لما تضمنه من فوائد نحوية وصرفية.

ثالثًا: أنه يضع مؤلفه بين علماء العربية، ويظهر شهرته في علم العربية.

رابعًا: أن كتب التراجم ضنت عن شيوخه، ولكنه صرح بالشيخ: (علي بن عثمان الضرير الحنفي الحموي) وقال إنه من شيوخه؛ كما هو موضح في البحث، عند الحديث عن شيوخه.

خامسًا: أن الشيخ جمع بين علوم العربية والشريعة؛ إلا أنه يغلب عليه النزعة العربية حيث إن مؤلفاته التي وصلت إلينا _ فيما اطلعت عليه من مراجع_ خمسة مؤلفات؛ أربعة منها في النحو وواحد في الفقه؛ كما هو موضح في البحث، عند الحديث عن مؤلفاته.

سادسًا: تمكن الشيخ عبد الرحمن العاري من استيعاب المذاهب النحوية، وصهرها في ذهنه؛ ليستخلص منها أنقاها وأصفاها.

سابعًا: أن اتجاه الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي النحوي كان بصريا؛ حيث إنه وافق بعض البصريين، أو جمهور البصريين في معظم آرائه التي قام البحث بدراستها، ولم يوافق الكوفيين إلا في رأي واحد وهو رافع الفعل المضارع؛ كما هو موضح في البحث عند دراسة الآراء التي صححها أو اختارها.

ثامنًا: قد يقع التطور في آراء بعض النحويين، فنرى للعالم الواحد رأيين في المسألة الواحدة، ومنها أن ابن أبي الربيع قال: إن اسم الفعل لا محل له من الإعراب في قول، وقال في موضع آخر: إن موضعها نصب بأفعالها النائبة عنها؛ لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب؛ كما هو موضح في دراسة المسألة.

وأن ابن جني تطور رأيه في مسألة: (العامل في المبتدأ والخبر)، فقال في كتاب اللمع صـ (١٠٩) إنَّ الابتداءَ عَاملٌ في المبتدأ، والمبتدأُ عَمِلَ في الخَبَرِ. وذكر في الخصائص (٣٨٥/٢)، أن رافع الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعا؛ كما هو موضح عند دراسة المسألة

تاسعًا: أن ابن الحاجب ذهب إلى أن العامل في مسألة: (ناصب المستثنى بـ(إلا) فيه هو المستثنى منه بواسطة الحرف (إلا)وقد تفرد به؛ إذ لم يقل أحد من المتقدمين بذلك؛ كما هو موضح عند دراسة المسألة.

أهم التوصيات:

بعد ذكر النتائج التي توصل إليها البحث يمكن للبحث أن يوصي:

بدراسة تراث الشيخ عبد الرحمن الأريحاوي والوقوف على آرائه النحوية والصرفية.

وبعد، فيعلم الله أني قد بذلت قصارى جهدي ووسعي لإخراج هذا العمل بهذه الصورة، والتي أطلب من الله ــ عز وجل ــ أن تكون طيبة ومقبولة ٠

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتمثل بقول القائل : " لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده : لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن ، ولو زِيدَ كذا لكان يستحسن ، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل ، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، فهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر "[١] ٠

(١) مقدمة معجم الأدباء لياقوت الحموي.

وختامًا:

أرجو من الله ــ ﷻ ــ أن تكون الأخطاء محدودة ، والهفوات معدودة ، وأسأله ــ ﷻ ــ المغفرة عن الزَّلات ، والبعد عن الهفوات ، ﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ (١) .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدكتور/ عصام عبد الغفار الباز الشوربجي

(١) من الآية ٢٨٦ ــ من سورة البقرة .

فهرس المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: المطبوعات

١. ائتلاف النصرة، للزبيدي _ تحقيق: د. طارق الجنابي، ط: عالم الكتب– مكتبة النهضة العربية الأولى (١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م).

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد ــ مراجعة: د. رمضان عبد التواب ــ مكتبة الخانجي ــ القاهرة ــ الطبعة: الأولى (١٤١٨ هـ ــ ١٩٩٨ م).

٣. الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوجي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، فى١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣م.

٤. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ط: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الأولى (١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م).

٥. الأصول في النحو ــ لابن السراج ــ تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ط: الثالثة (١٩٨٨م).

٦. الأعلام للزركلي ــ دار العلم للملايين ــ بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الخامسة عشرة (٢٠٠٢م) .

٧. إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء لمحمد راغب الطباخ الحلبي تحقيق : محمد كمال ط: دار القلم العربي _الثانية_ ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٨. الإغفال لأبي على الفارسي تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، ط: المجمع الثقافي، أبو ظبي (١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م).

٩. أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، ط: دار عمار ــ الأردن، دار الجيل ــ بيروت (١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩م).

١٠. أمالي ابن الشجري تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط: مكتبة الخانجي ــ القاهرة، الأولى (١٤١٣هـ ــ١٩٩٢م).

١١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري ط: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى (١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م).

١٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام _ تحقيق: د. يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر للنشر والطباعة. من دون.

١٣. الإيضاح العضدي، لأبي على الفارسي تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط: الأولى (١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م).
١٤. إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان/ الأولى، (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م).
١٥. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب – تحقيق د. موسى بناي العليلي، ط: مطبعة العاني– بغداد– العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لجنة إحياء التراث.
١٦. الإيضاح في علل النحو، للزجاجي ، تحقيق: د. مازن المبارك، ط: دار النفائس بيروت الثالثة (١٣٩٩هـ– ١٩٧٩).
١٧. الإيضاح، لأبي علي الفارسي ـ تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، ط: عالم الكتب ـ بيروت الثانية (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م).
١٨. البحر المحيط، لأبي حيان ، تحقيق: صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر – بيروت (١٤٢٠ هـ).
١٩. البديع في علم العربية، لابن الأثير ، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد عليَّ الدين ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط: الأولى (١٤٢٠هـ).
٢٠. البسيط في شرح جمل الزجاجي ـ لابن أبي الربيع ـ تحقيق: د/ عياد بن عبيد الثبيتي ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م) .
٢١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي _ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان.
٢٢. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري ـ تحقيق: د. إبراهيم شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ـ من دون تاريخ.
٢٣. التبصرة والتذكرة، للصيمرى_ تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى ـ دار الفكر ـ دمشق، ط: الأولى (١٩٨٢م).
٢٤. التبيان في إعراب القرآن ـ للعكبري ـ تحقيق: علي محمد البجاوي ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ لا طبعة ـ من دون تاريخ.
٢٥. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ـ للعكبري تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ـ مكتبة العبيكان ـ الرياض ـ الطبعة الأولى (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م) .

٢٦. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ــ لابن هشام الأنصاري ــ تحقيق: عباس مصطفي الصالحي ــ دار الكتاب العربي ــ الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م) .
٢٧. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ــ لأبي حيان الأندلسي تحقيق: أ.د /حسن هنداوي. الناشر: دار القلم ــ دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا الطبعة: الأولى.
٢٨. ترشيح العلل في شرح الجمل ــ للخوارزمي ــ إعداد : عادل محسن سالم العميري ــ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ــ الطبعة الأولى (١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م) .
٢٩. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك ، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي (١٣٨٨هـ – ١٩٦٨ م).
٣٠. التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري تحقيق: د. محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان/ الأولى (١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م).
٣١. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني _ تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى (١٩٨٨م).
٣٢. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي فاخر، وآخرون ط: دار السلام- الأولى (١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م).
٣٣. توجيه اللمع، لابن الخباز تحقيق: أ د. فايز دياب، ط: دار السلام للنشر ــ القاهرة ــ الثانية (١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م).
٣٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، للمرادي تحقيق: أ. د. عبد الرحمن علي سليمان، ط: دار الفكر العربي، الأولى (١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م).
٣٥. الجمل ــ للجرجاني، حققه وقدم له: علي حيدر ــ دمشق ــ لا طبعة (١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م).
٣٦. الجمل في النحو، للزجاجي تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط: مؤسسة الرسالة – إربد- الأردن، الأولى (١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م).
٣٧. الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي تحقيق: د. فخر الدين قباوة وأ. محمد نديم فاضل، ط: دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان، الأولى (١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م).

٣٨. الجواهر الحسان في تفسير القرآن = تفسير الثعالبي ــ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ــ بيروت ــ لا طبعة ــ من دون تاريخ.
٣٩. حروف المعاني للزجاجي، تحقيق: د/ علي توفيق الحمد ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ الطبعة الأولى (١٩٨٤م).
٤٠. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر للبيطار الدمشقي حققه ونسقه وعلق عليه حفيده: محمد بهجة البيطار – من أعضاء مجمع اللغة العربية ط: دار صادر، بيروت: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.
٤١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الرابعة، (١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م).
٤٢. الخصائص ــ لابن جني ــ تحقيق : محمد على النجار ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ لا طبعة ــ من دون تاريخ .
٤٣. ديوان الأعشى– شرح وتعليق د. محمد حسين. ط: مكتبة الآداب بالجماميز.
٤٤. ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى به: وليم بن ورد البروسي، ط: دار بن قتيبة للطباعة –الكويت– بدون تاريخ.
٤٥. ديوان العجاج ــ رواية وشرح: عبد الملك بن قريب الأصمعي ــ تحقيق: عبد الحفيظ السلطي ــ مكتبة أطلس ــ دمشق ــ دار الشروق ــ بيروت ــ لا طبعة ــ من دون تاريخ.
٤٦. ديوان النابغة الذبياني، حققه: أ. محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: دار المعارف الثانية.
٤٧. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي ، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية ــ دمشق ــ لا طبعة ــ من دون تاريخ.
٤٨. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لمحمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، ط: دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
٤٩. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان، الأولى (١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠م).
٥٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار التراث ــ القاهرة، العشرون (١٤٠٠ هـ ــ ١٩٨٠م).

٥١. شرح أبيات سيبويه –للسيرافي– تحقيق. د: محمد علي الريح هاشم. راجعه: أ: طه عبد الرؤوف سعد. ط: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر (١٣٩٤هـ –١٩٧٤ م).
٥٢. شرح الأشموني على الألفية ط: دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ: الأولى (١٤١٩ هـ ــ ١٩٩٨ م).
٥٣. شرح ألفية ابن معط لابن القواس تحقيق د: علي موسى الشوملي_ ط: مكتبة الخريجي _ الأولى (١٤٠٥هـ _ ١٩٨٥م).
٥٤. شرح التسهيل لابن مالك –تحقيق: د: عبد الرحمن السيد، د: محمد بدوي المختون _ ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ــ: الأولى (١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م).
٥٥. شرح التسهيل للشيخ خالد، تحقيق د: ثريا عبد السميع إسماعيل (١٤١٨هـ _ ١٩٩٨م).
٥٦. شرح جمل الزجاجي ــ لابن عصفور ــ تحقيق: د/ صاحب أبو جناح ــلا طبعة ــ من دون تاريخ.
٥٧. شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية تحقيق / د / أحمد محمد الجندي_ كلية اللغة العربية _ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية_ مجلة العلوم الإسلامية العدد (٤٩) ١٤٣٩هـ.
٥٨. شرح شواهد المغني للسيوطي وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان تعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي ط: لجنة التراث العربي (١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م).
٥٩. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري تحقيق د / عبد السلام هارون_ ط / دار المعارف سلسلة ذخائر العرب (٣٥): الخامسة
٦٠. شرح قطر الندى ــ لابن هشام الأنصاري ــ تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ــ مطبعة السعادة ــ مصر ــ الطبعة الحادية عشرة (١٣٨٣هـ) .
٦١. شرح الكافية للرضي تصحيح وتعليق: د/ يوسف حسن عمر ــ منشورات جامعة قازيونس ــ بنغازي ــ الطبعة الثانية (١٩٩٦م) .
٦٢. شرح الكافية الشافية ــ لابن مالك ــ تحقيق : د/ عبد المنعم أحمد هريدي ــ دار المأمون للتراث ــ الطبعة الأولى(١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م) .
٦٣. شرح كتاب سيبويه ــ للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الأولى (١٤٢٩ هـ ــ ٢٠٠٨م) .

٦٤. شرح قواعد إعراب ابن هشام لمحمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده تحقيق د: إسماعيل إسماعيل مروة ط/ دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية) الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.
٦٥. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ــ للخوارزمي ــ تحقيق: د: عبد الرحمن تبن سليمان العثيمين ــ مكة المكرمة جامعة أم القرى. ط الأولى (١٩٩٠م). دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان.
٦٦. شرح المفصل لابن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د / إميل بديع يعقوب ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ط الأولى (١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م).
٦٧. شرح المقدمة الجزولية لأبي على الشلوبين _تحقيق: د– تركي بن نزال العتيبي– مكتبة الرشد– الرياض (١٤١٣هـ _١٩٩٣م).
٦٨. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، تحقيق د: جمال عبد العاطي مخيمر_ ط: مكتبة نزار مصطفي الباز_ مكة المكرمة (١٤١٨هـ_ ١٩٧٧م).
٦٩. شرح المقدمة المحسبة – لابن بابشاذ – تحقيق: د / خالد عبد الكريم ــ الكويت ــ ط: الأولى (١٩٧٦م).
٧٠. شرح المكودي على الألفية _ تحقيق: الدكتور: عبد الحميد هنداوي_ ط: لمكتبة العصرية، بيروت – لبنان_ (١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م).
٧١. الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ــ لأبي علي الفارسي ـــ تحقيق وشرح: د/ محمود محمد الطناحي ــ مكتبة الخانجي ــ القاهرة ــ الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م).
٧٢. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط ١ (مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م).
٧٣. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج، أبي الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لا طبعة ــ من دون تاريخ.
٧٤. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، للنيلي، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري – جامعة أم القرى– مكة المكرمة، الطبعة: الأولى (١٤٢٠ هـ).
٧٥. الضياء اللامع في إعراب الفعل المضارع، لـ أ.د. أحمد الزين علي العزازي، ط: الثانية (١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م). ط: مؤسسة سما للتوزيع والنشر الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٧٦. طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي ، تحقيق: محمود محمد شاكر ــ دار المدني ــ جدة ــ لا طبعة ــ من دون تاريخ.
٧٧. عِلل النحو، لابن الوراق ، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش ــ مكتبة الرشيد ــ الرياض، ط: الأولى (١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م).
٧٨. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي ، تحقيق: أ. موسى الشاعر، ط: دار البشر ــ عمان، الأولى (١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م).
٧٩. الفوائد الضيائية، للجامي، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، ط: دار الآفاق العربية، الأولى (١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٣م).
٨٠. الكافية في علم النحو لابن الحاجب ، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط: مكتبة الآداب ــ القاهرة- الأولى: ٢٠١٠م.
٨١. الكامل في اللغة والأدب، للمبرد ، حققه: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار الفكر العربي، القاهرة، الثالثة (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).
٨٢. الكتاب، لسيبويه ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة: الثالثة، (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
٨٣. الكناش في فني النحو والصرف، لأبى الفداء عماد الدين إسماعيل، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ــ بيروت ــ لبنان (٢٠٠٠م).
٨٤. اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ، تحقيق: عبد الإله النبهان، ط: دار الفكر دمشق، الأولى (١٤١٦هـ ــ ١٩٩٥م).
٨٥. اللمع في العربية ــ لابن جني ــ تحقيق : فائز فارس ــ دار الكتب الثقافية ــ الكويت ــ لا طبعة (١٩٧٢م) .
٨٦. المتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق: د. عبد الحميد الزوى، منشورات: جامعة قازيونس ــ بنغازي ــ لسنة (١٤٩٤م).
٨٧. المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، ط: دمشق، (١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م).
٨٨. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات ــ جامعة أم القرى ــ ط: الثانية (١٤٢٢ هـ ــ ٢٠٠١م).
٨٩. المسائل الحلبيات، للفارسي - تحقيق: د: حسن هنداوي، ط: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).

٩٠. مسائل خلافية في النحو، للعكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، ط: دار الشرق العربي، بيروت، الأولى (١٤١٢هـ ١٩٩٢م).
٩١. المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري (المتوفى: ٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا_ط: دار الكتب العلمية– بيروت_: الأولى، ١٤١١– ١٩٩٠).
٩٢. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ـ تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب ـ بيروت، الأولى (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).
٩٣. معاني القرآن ـ للفراء ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م) .
٩٤. معجم الأدباء المسمى إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٣م–١٤١٣هـ).
٩٥. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ـ لعمر رضا كحَالة، مكتبة المثنى ـ بيروت ـ ودار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لا طبعة ـ من دون تاريخ .
٩٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك– ومحمد علي حمد الله، ط: دار الفكر، بيروت، السادسة (١٩٨٥م).
٩٧. المفصل في صنعة الإعراب ـ للزمخشري تحقيق: د/ علي بو ملحم ـ مكتبة الهلال ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٩٩٣م).
٩٨. المقاصد الشافية، للشاطبي، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة: الأولى (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م).
٩٩. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط: دار الرشيد للنشر، العراق، لا طبعة (١٩٨٢م).
١٠٠. المقتضب، للمبرد، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، لا طبعة (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م).
١٠١. المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق وشرح: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د. حامد أحمد نبيل الأستاذ بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، ود. فتحي محمد أحمد جمعة المدرس بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، بدون طبعة.
١٠٢. المقرب لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط: الأولى (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م).

١٠٣. الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. علي بن سلطان الحكيمي، ط: الأولى (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
١٠٤. نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، حققه وعلق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود- والشيخ على محمد معوض، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى (١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م).
١٠٥. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ـ لأبي حيان الأندلسي ـ تحقيق : د/ عبد الحسين الفتلي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية (١٩٨٨م) .
١٠٦. النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم، تحقيق: أ. رشيد بلحبيب، ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).
١٠٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي ـ المكتبة التوفيقية ـ مصر ـ لا طبعة ـ من دون تاريخ.

تم بحمد الله

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٩٣٣
٢-	Abstract	٩٣٤
٣-	المقدمة	٩٣٥
٤-	التمهيد: عبد الرحمن العاري (ت ١١٢٨ هـ) حياته ونشأته وآثاره	٩٣٧
٥-	المبحث الأول: وفيه مطالب:	٩٤١
٦-	المطلب الأول: (لمَّا) الشرطية بين الاسمية والحرفية	٩٤١
٧-	المطلب الثاني: الملاءمة بين المعطوف والمعطوف عليه	٩٤٤
٨-	المطلب الثالث: العامل في خبر(إنَّ) وأخواتها	٩٤٩
٩-	المطلب الرابع: معنى (كَأَنَّ)	٩٥٥
١٠-	المطلب الخامس: نعت اسم الإشارة	٩٥٩
١١-	المطلب السادس: ناصب المفعول معه	٩٦١
١٢-	المطلب السابع: ناصب المستثنى بـ(إلَّا)	٩٦٨
١٣-	المطلب الثامن: العامل في المنادى	٩٧٤
١٤-	المطلب التاسع: موقع اسم الفعل الإعرابي	٩٧٧
١٥-	المبحث الآخر: وفيه رأيان:	٩٨٢
١٦-	المطلب الأول: عامل الرفع في الفعل المضارع	٩٨٢
١٧-	المطلب الآخر: العامل في المبتدأ والخبر	٩٨٨
١٨-	الخاتمة:	٩٩٨
١٩-	فهرس المصادر والمراجع	١٠٠١
٢٠-	فهرس الموضوعات	١٠١٠